



PROVISIONAL
A/38/PV.69
2 December 1983
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والستين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الأربعاء، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد ايويكا (بنما)
نم : السيد بيليتيه (كندا)
نائب الرئيس (نائب الرئيس)

- الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين : [٢٩] (تابع)
- (أ) تقرير الأمين العام
(ب) مشروع قرار
(ج) تقرير اللجنة الخاصة

- برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعاً من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room

DC2-750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ٣/٢٥ بعد الظهر

البند ٢٩ من جدول الاعمال (تابع)

الحالة في أفغانستان واثارها على السلم والامن الدوليين :

(أ) تقرير الامين العام (A/38/449-S/16005)

(ب) مشروع قرار (A/38/L.17)

(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/38/597)

السيد لي كيم شونغ (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :
يود وفد فييت نام ، قبل كل شيء ان يعرب عن استنكاره الشديد لحقيقة أن الجمعية العامة قد اضطرت مرة أخرى لمناقشة ما يسمى بمسألة الحالة في أفغانستان ، رغم المعارضة التامة من جانب حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية . ان هذا تدخل فاضح في الشؤون الداخلية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية ، وهي دولة مستقلة ذات سيادة ، وعضو في حركة عدم الانحياز وعضو في الامم المتحدة ، في انتهاك صارخ للميثاق .

وهذه مناورة مشتركة من جانب قوى الامبريالية والرجعية الدولية ترمي الى تحويل انتباه الرأي العام العالمي عن الخطط الاجرامية التي تنفذها هذه القوى ضد استقلال وحرية الشعوب وضد السلم والامن الدوليين في أنحاء مختلفة من العالم : غرينادا وأمريكا الوسطى ولبنان والشرق الاوسط والجنوب الافريقي .
وكلنا نعلم كيف استغلت الدول الغربية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، في تعنت ليس له ما يبرره ، مسألة أفغانستان المصطنعة هذه كذريعة لتخريب العديد من المفاوضات التي تهدف الى جعل المحيط الهندي منطقة سلم والى ايجاد حلول لمشكلات نزع السلاح الملحة والملتهبة ، والى انقاذ الانسانية من كارثة حرب

ابادة نووية . كما نذكر أيضا عناد سلطات الهيمنة الصينية في الاصرار على اشارة ما يسمى بمشكلة افغانستان من أجل عرقة تطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفياتي . وتبرز تلك الحقائق بما فيه الكفاية مصالح القوى الامبريالية الرجعية فسي الاستمرار في محاولة فرض ما يسمى بمسألة أفغانستان بأى ثمن على جدول أعمال الجمعية العامة وتوريط الامم المتحدة على نحو غير لائق في الشؤون الداخلية لاحدى دولها الاعضاء .

لقد رحبت القوى التقدمية في العالم أجمع بظهور وتعزيز جمهورية افغانستان الديمقراطية في جنوب غربي آسيا عقب انتصار الشعب الافغاني في ثورة نيسان / ابريل ١٩٧٨ ، كحدث رئيسي يخدم استقلال وحرية الشعب الافغاني ، ويخدم في الواقع ، السلم والاستقرار في المنطقة . وكانت تلك هزيمة ساحقة جديدة لقوى الامبريالية في فترة ما بعد فييت نام ، أعقبت سقوط النظام القمعي الموالي لامريكا في ايران .

ولذلك لا يدهشنا أن الولايات المتحدة قد سعت بكل وسيلة ممكنة لتبديد جهود الشعب الافغاني من أجل بناء حياة جديدة حرة وديمقراطية وسعيدة ، ولتقويض المكاسب الثورية والاصلاحات التقدمية التي حققتها جمهورية افغانستان الديمقراطية وللمعمل على الاطاحة بالنظام الشعبي واعادة النظام القديم الموالي لامريكا .

من الجدير بالملاحظة ان الولايات المتحدة لها منفعة في هذه العملية التقويضية ، التي بدأت منذ منتصف عام ١٩٧٨ ، وذلك بالتواطؤ الوثيق مع محبي الهيمنة نسي بكين . وكانت النتيجة الطبيعية لهذا التواطؤ الشيطاني هي حرب بلا رحمة لكنها غير معلنة فرضت ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية الجديدة و ضد الشعب الأفغاني ، بمجرد قيام ثورة نيسان /ابريل عام ١٩٧٨ . ان الحقائق الخطيرة والتقلبات المشيرة للخطورة وكذلك الوسائل التي استخدمت ، والآثار الآتمة لتلك الحرب معروفة تماما للجميع ، وقد استعرضها بثقة واقناع عظيمين مثل جمهورية افغانستان الديمقراطية أمس في هذه الجمعية . لذلك سنقتصر على أن ندين بشدة سياسة العدوان والتدخل هذه ، التي تهدد بصورة خطيرة للغاية جمهورية افغانستان الديمقراطية المستقلة ذات السيادة ، وهي السبب في الهوس والشقاء الحاليين للشعب الأفغاني والسبب في التوتر الخطير المحيط بأفغانستان ، والاضرار بالسلم والأمن في جنوب شرقي آسيا بل وفي أرجاء العالم .

ان مصالح الاستقلال والسيادة لجمهورية افغانستان الديمقراطية ، انما تتفق تماما مع مصالح السلم والاستقرار في جنوب غربي آسيا ، وذلك يتطلب انهاء كل تدخل مسلح نسي الشؤون الداخلية لأفغانستان .

ان حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية ، بينما واجهت بكل ثبات ، على مسر السنوات الخمس الماضية ، الحرب غير المعلنة التي فرضها عليها أعداء الشعب الأفغاني فانها أظهرت حسن نيتها بتقديمها لمقترحات ١٤ أيار/مايو عام ١٩٨٠ و ٢٤ آب/اغسطس عام ١٩٨١ ، بوصفها الأساس الأكثر واقعية لتسوية عادلة للوضع في جنوب غربي آسيا . وترمي هذه المقترحات ، في المقام الأول ، الى وضع حد لكل تدخل من الخارج ، مسلح أو غير مسلح ، ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية ، لأن التدخل الخارجي هو السبب الأساسي للوضع المتوتر حول افغانستان ؛ كما ترمي الى اعادة ذلك الوضع الى حالته الطبيعية ، وتطبيع العلاقات بين افغانستان وجيرانها على أساس من الاحترام المتبادل والاستقلال والسيادة لكل بلد . وقد سعت الحكومة الافغانية بصبر وبصورة مستمرة الى تحقيق

هذا الهدف المشروع من خلال الحوار مع الاطراف المعنية بصورة مباشرة . وقد رحبت بحرارة بالجهود - التي تقدّرها تمام التقدير - التي بذلها الامين العام للامم المتحدة ومثله الشخصي لتعزيز عملية المفاوضات هذه . كما أبدت ارتياحها أيضا للتقدم المحرز في سياق المحادثات التي جرت في جنيف بشأن هذا الموضوع ، وقد أعلنت عن استعدادها لمواصلة هذه المحادثات .

يتعين على المجتمع الدولي أن يشجع هذا الاظهار لحسن النية . فطبقا للاتجاه العام لعصرنا الحالي ، يجب الآن أن يسود السلم من خلال الحوار في جنوب غربي آسيا ، وكذلك في جنوب شرقي آسيا ، بل ، في الواقع ، في كل مكان في العالم . ان الرغبة السياسية ومفهوم الواقعية والاحساس بالمسؤولية ، كلها - بطبيعة الحال - أمور ضرورية في هذه الحالة كما هي ضرورية في جميع الحالات .

ان وفد فييت نام يؤيد تأييدا راسخا الموقف العادل لجمهورية افغانستــــــــــــــــان الديمقراطية فيما يتعلق بتسوية الحالة في جنوب غربي آسيا لصالح السلم والاستقرار في المنطقة .

اننا نشعر بأن فرض حل يتناقض والحقوق الوطنية الاساسية للشعب الأفغاني عن طريق قرارات مضللة تصدر عن الجمعية العامة ، أمر تحاول القيام به قوى الامبريالية والرجعية وهذا من شأنه ان يكون غير مقبول كلية لشعب وحكومة جمهورية افغانستــــــــــــــــان الديمقراطية . ويتعين على مجتمع الامم ان يتصرف بطريقة أفضل لتشجيع الحوار بين افغانستان وجيرانها وتعزيزه . وهذا هو النهج الوحيد الحكيم الواقعي ، والنهج الوحيد الذي يمكن ان يؤدي الى التسوية العادلة للوضع المحيط بأفغانستان والى تحقيق السلم والاستقرار في جنوب غربي آسيا .

السيد اسماعيل (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هذه هي السنة

الرابعة التي تبقي فيها الجمعية العامة مشكلة افغانستان قيد نظرها ان لم تتمكن حتى الآن من ازالة مصدر المرارة والمعاناة اللتين حلّتا بشعب افغانستان الأبيّ المحب للحرية .

ولا نحتاج الى أية تذكرة بأن خطورة الحالة في افغانستان لا تزال مبعث اهتمام وقلق خطيرين في كل مكان . وقد اتضحت هذه الحقيقة بجلاء في شتى البيانات التي تم الايراد بها في الجمعية في الايام القليلة الماضية ، ان كانت البيانات جميعها - باستثناء القلة - صريحة لا لبس فيها ، ومؤداها ، اننا لانستطيع أن نقبل الوجود المستمر للقوات السوفياتية في افغانستان ، حيث ان هذا الوجود لا يتعارض بحسب مع ارادة ورغبات شعب ذلك البلد ، بل انه يشكل ايضا انتهاكا سافرا لميثاق الامم المتحدة .

ان الحجة القائلة بأن هذا التدخل الأجنبي العسكري كان ضروريا للدفاع عن ذلك البلد ضد خطر خارجي حجة لا يمكن الدفاع عنها ، لأنها تتجاهل التقاليد العريقة لاستقلال الشعب الافغاني ، الذي لم يحتاج أبدا الى جند أجنبي على أرضه للدفاع عن حرية بلاده . ان هذه الحجج التبسيطية لم تستخدم فقط في حالة افغانستان ، بل استخدمت كذلك لتبرير التدخل في كمبوتشيا وفي كل مكان . ان اعمال التدخل العشوائية هذه انما تحمل في ثناياها آثارا خطيرة على السلم العالمي ، لأنها تثير ، بصورة مضمومة ، قلق المجتمع الدولي وانشغاله ، ولا سيما البلدان الصغيرة . ومن نافذة القول ، ان صرح الثقة والطمأنينة الذي أرسى بجهد جهيد بين البلدان ، ولا سيما البلدان الواقعة في المنطقة ، قد قوض بصورة سافرة نتيجة لقيام دولة كبرى بفعل واحد من افعال انتهاك القانون الدولي في افغانستان .

لقد كانت تكلفة المعاناة باهظة . ودمرت مدن وقرى ووقعت أعمال انتقامية دون أي رحمة ضد قطاعات كبيرة من الشعب الأفغاني الذي اضطرت ملايين منه إلى الهرب من بيوتهم وتحمل شظف الحياة في العنفى . ورغم ثمن المقاومة الباهظ المتمثل في الدماء التي أريقت والمعاناة فان الأفغانيين متحدون ومصممون على الكفاح في سبيل الحصول على حريتهم من السيطرة الأجنبية . ومن هنا فان الدعم الشعبي لقوى المقاومة القومية يزداد بمرور كل يوم الأمر الذي لم يمكن الغزاة رغم تفوقهم في التكنولوجيا العسكرية من قمع المقاتلين الأفغان من أجل الحرية .

ويود وفد بلادى أن يعرب عن عميق تقديره للأمين العام لما اتخذته من خطوات للتوصل إلى تسوية سياسية عادلة للمشكلة الأفغانية . ومن هنا فان المحادثات غير المباشرة التي عقدت في جنيف والزيارات التي قام بها السيد ديفوكور دونيسز الممثل الخاص للأمين العام لباكستان وأفغانستان وإيران تعتبر ، في الحقيقة ، خطوات في الاتجاه الصحيح . ونحن نأمل أن تعطي قوة دفع للجهود الدبلوماسية ليجاد حل للمشكلة الأفغانية . ونحن ممتنون بسبب المزيد من التفاهم الذي تتم التوصل إليه فيما يتعلق بطبيعة وعمل الآلية السياسية التي ستنص عليها التسوية الشاملة . واذ يشجعنا التقدم المحرز حتى الآن فاننا نأمل في إمكانية المحافظة على الزخم الحالي وان تتحقق نتائج كبيرة تتفق ومطالب وقرارات المجتمع الدولي كما جاءت في مشروع القرار A/38/L.17 الذي اشترك في تقديمه أكثر من ٤٤ بلدا .

يجب ألا ننظر إلى الحالة في أفغانستان بمعزل عن غيرها . ان لها آثارا بعيدة المدى ، وأثرا على مناخ الانفراج ومجراه وأثرا على العلاقات بين الشرق والغرب ، أى أنها تمس كامل نسيج العلاقات الدولية الذي يقوم على احترام مبادئ السلامة الإقليمية والاستقلال الوطني والسيادة السياسية . ولهذه الأعمال أثر مباشر على قدرة الدول ، لاسيما الدول الأكثر تعرضا للهجوم على الحفاظ على هويتها الفريدة وتحقيق تطلعاتها صوب السلم والأمن . يكافح الشعب الأفغاني بحق من

أجل بقاءه ، إلا أن كفاحه بالتأكيد له معنى أوسع نطاقا بكثير خاصة بالنسبة للذين يعتزون بحريتهم وتحررهم وبكرامتهم واحترامهم لذواتهم .

ان ما حدث في افغانستان ينبغي أن يكون مبعث قلق عميق لنا جميعا ، وهو حالة عدوان صارخ من جانب دولة عظمى على دولة صغيرة لا حول لها ولا قوة . وهو محاولة لاستخدام قيادة عملية لا لتمام السيطرة أو النفوذ أو التسلط بغية تبديد الشعور بعدم الأمن ، أو تحقيقا لمخططات استراتيجية . ان هذا في الحقيقة اتجاه يبعث على القلق ويصبح أكثر مدعاة للخوف عندما يدرك المرء أن العدوان ارتكبه دولة عظمى عضو دائم في مجلس الأمن ، ينبغي عليها ، في رأينا ، أن تتصرف بطريقة أكثر مسؤولية ، خاصة بالنسبة للمسائل التي تمس السلم والأمن العالميين بصورة مباشرة . ان حجم العنف الذي ارتكب في افغانستان قد أدى الى نزوح ألوف مؤلفة من اللاجئين الى البلدان المجاورة . وفي بداية الغزو ، عندما نصب الاتحاد السوفياتي باهراك كارمال ، كان عدد اللاجئين الذين تركوا افغانستان لا جئ . ومنذ ذلك الحين ازداد العدد بحيث بلغ رقما مذهلا وصل الى ما يزيد على ٣ ملايين لاجئ ، أي ما يساوي حوالي ربع سكان افغانستان في ١٩٧٨ . ويمثل هذا أكبر تجمع للاجئين من أية مجموعة قومية في أي مكان في العالم . ويود وفد بلادى أن يعرب في هذا الصدد عن عميق تقديره لحكومة وشعب باكستان لما أبدياه من الصبر والشجاعة والتصميم في مواجهة مشاكل اللاجئين الجسيمة الذين يتعين اطعامهم وتوفير المسكن لهم .

امانا اليوم مشروع القرار A/38/L.17 لتبحثه الجمعية العامة . ووفد بلادى أحد الوفود التي اشتركت في تقديم مشروع القرار هذا ، الذي يؤكد ، من بين جملة أمور ، على المحافظة على سيادة افغانستان وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي وعدم انحيازها ؛ كما يدعو الى انسحاب القوات الأجنبية فورا من افغانستان . ويطلب

الى جميع الأطراف المعنية بصورة مباشرة العمل على ايجاد حل سياسي على وجه الاستعجال . ويعرب عن تقديره وتأييده لما يبذله الأمين العام من جهود بناة . هذه عناصر لا غنى عنها من أجل تحقيق حل مشرف لمشكلة أفغانستان ونحث جميع من يؤمنون بالاستقلال والحرية واحترام الذات وكرامة الانسان أن يعربوا عن تأييدهم لمشروع القرار هذا .

السيد وصي الدين (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لقد استمع وفد بنغلاديش باهتمام بالغ الى البيانات التي ألقاها الممثلون الذين تكلموا قبلنا . ومن ثم فاننا لا نرغب في أن نستنفد الوقت الثمين لهذا المحفل بالتحدث باسمها عن خلفية الموقف الحالي . ومع ذلك ، فمن الأهمية أن نذكر المبادئ التي يقوم عليها موقف بنغلاديش ، وهو موقف واضح وقاطع . ففي بياناتنا السابقة في الجمعية العامة للأمم المتحدة أكدنا من جديد التزام كل الدول بأن تمتنع في علاقاتها الدولية عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد سيادة أية دولة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي . وفي اجتماع بلدان حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي وبلدان الكومنولث أكدنا من جديد اعتقادنا بالحق غير القابل للتصرف لكل شعب في أن يقرر ، عن طريق اختيار حر ، شكل حكومته وأن يقرر نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دون أي تدخل أو تدخل خارجي .

وقد كرر هذا مرة أخرى السيد أمين الرحمن شمس الضحى وزير خارجيتنا عندما تحدث أمام الدورة العادية الثامنة والثلاثين التي تعقدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في المناقشة العامة . لقد قال :

" وينبغي أن نسمح لشعبي أفغانستان وكمبوتشيا باختيار حكومتيهما . وينبغي أن يتم ذلك دون وجود قوات أجنبية وبمنجاة من تهديد هـا "

(A/38/PV.18 ، ص ٦٧) .

وبينما نفكر في كيفية تحقيق ذلك ، فاننا نرى بصورة قاطعة أن هذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال مفاوضات سلمية ما بين كل الأطراف المعنية . وبالتالي فنحن نقدر تماما الجهود الجديرة بالثناء المبذولة من جانب السيد خافيير بيريز دي كوبيار الأمين العام وممثله اللذين يسعيان بصبر ودأب الى تعزيز الحوار بين الأطراف المتنازعة . ان الأمين العام في تقريره الذي قدم الى الجمعية العامة ومجلس الأمن في الوثيقة A/38/449 ، و S/16005 بتاريخ ٢٨ أيلول /سبتمبر ١٩٨٣ يعطينا قدرا من الارتياح بشأن التقدم الذي تم احرازه في العملية الدبلوماسية التي يقوم بها .

ونحن نرحب بوجه خاص بتأكيد الأمين العام انه :

" اثناء المناقشات التي اجريت بروح بناءة جدا ، تم احراز تقدم جوهرى في تحديد محتويات التسوية الشاملة ، ومبادئها وأهدافها ، والعلاقات المتبادلة بين العناصر الأربعة المكونة لها ، والأحكام الخاصة بتنفيذها " . (A/38/449 ، الفقرة ٧)

الا انه من المؤسف أن الأمين العام قد وجد أنه لم يمكن

" تجاوز الاختلافات في المواقف ازا* عدد من القضايا ، بما في ذلك بعض

القضايا الحرجة ، وهي قضايا تركت معلقة " . (المرجع نفسه)

ونحن نتفق مع الأمين العام ، ونأسف لبطء سير المفاوضات ، الأمر الذى سيؤخر التسوية النهائية للنزاع ، وبالتالي سيطيّل معاناة الشعب الأفغاني . ولا يمكن انكار ان اكثر من أربعة ملايين لاجئ أفغاني ، منهم ثلاثة ملايين لجأوا الى باكستان ، ينتظرون اليوم الذى يستطيعون فيه العودة الى ديارهم بشرف وكرامة ، لكي يشكلوا مستقبلهم وفق اختيارهم الحر دون ان يوصموا بأنهم رجعيون وقطاع طرق ، ومناهضون للثورة .

وفي الوقت نفسه ، حظى الكفاح البطولي الباسل للشعب الأفغاني ، رجالا ونساء واطفالا ، ضد دولة أجنبية عاتية وحشية ، كما وصفها العديد من المتكلمين على نحو توضيحي ، باعجاب جميع الشعوب المحبة للسلام . ولا يمكن ان يكون هناك تأكيد اكثر ايجابية من أن شعب أفغانستان لا يمكن ولن يمكن ان يخضع وانه سوف يقاتل حتى النهاية . ومن غير المتصور توقع عودة اللاجئين الأفغانيين الى وطنهم قبل انسحاب القوات الأجنبية التي قاتلوا ضدها ببسالة من بلدهم ، وقبل أن يتأكدوا من انهم سيتمكنون من اختيار حكومة تحظى باحترامهم وثقتهم .

وكلما تأخر حل هذه المشكلة ، زادت الخسارة في الأرواح وزاد عدد اللاجئين الأفغان ، وكذلك العبء الذى تحملته باكستان بنبل وبصبر بايوائها لهم . وفوق كل شيء ، سيزداد الخطر الذى يهدد السلم والأمن الدوليين .

ونعتقد أن الحل الوحيد للمشكلة يتأتى وفقا للخطوط التي أوصى بها في مشروع القرار قيد البحث .

ولا بد ان يحظى الأمين العام بالدعم والتعاون الكاملين في متابعته لجهوده ، ونحث جميع الأطراف المعنية على السعي بجدية الى التوصل الى اتفاق يعترف بالحق الثابت للشعب الأفغاني في تقرير شكل حكمه واختيار نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دون تدخل خارجي .

السيد كوه (سنغافوره) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يقيم

الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه بمحاولة مستمرة دون جدوى لاعادة كتابة التاريخ . ويواصلون المجادلة بأن القوات السوفياتية دخلت افغانستان في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ بدعوة من حكومة افغانستان وبموجب معاهدة الصداقة والتعاون وحسن الجوار المبرمة بين افغانستان والاتحاد السوفياتي . والسؤال الحرج هو من الذي أصدر الدعوة باسم حكومة افغانستان ؟ ما كان يمكن ان يكون الداعي هو الرئيس حفيظ الله أمين الذي كان في ذلك الوقت رئيسا للجمهورية ورئيسا لحكومة افغانستان ، لأن القوات السوفياتية قتلته في ٢٧ كانون الأول / ديسمبر ، بعد بدء الغزو بثلاثة أيام . فهل وجه هذه الدعوة بابرak كارمال ؟ الحقيقة هي ان بابرak كارمال لم يكن عضوا في حكومة افغانستان في ٢٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، وبالتالي لم تكن له سلطة للتصرف باسمها . لقد كان عندئذ يعيش في المنفى في اوروبا الشرقية . واعاده الاتحاد السوفياتي الى كابول في ٢٧ ديسمبر على اثر مقتل حفيظ الله أمين .

ومما له دلالة أن أول اعلان بأن بابرak كارمال قد أصبح الزعيم الجديد لافغانستان قد اذيع من اذاعة موجهة من الاتحاد السوفياتي .

لقد جادل الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه بأن هذه المناقشة تمثل تدخلا لا مبرر له في الشؤون الداخلية لافغانستان . وهذه الحجة مثال تقليدي للازدواجية . ان غزو الاتحاد السوفياتي لافغانستان واستمرار احتلاله لها لا ينظر اليهما ، فيما يبدو ، باعتبارهما تدخلا في الشؤون الداخلية لذلك البلد ، وانما مناقشتنا لما فعله الاتحاد

السوفياتي ولا يزال يفعله في أفغانستان هي التي تعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية لأفغانستان .

ان هذا الاتجاه في الجدل يخلو تماما من المنطق . وهو يرقى الى القول بأن العالم يجب ان يقبل الأمر الواقع الذي فرضه الاتحاد السوفياتي في أفغانستان بقوة السلاح وفي تناقض مع المبادئ الأساسية لميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي . اننا لن نستسلم ابدا للوضع السوفياتي القائم في أفغانستان . ونرفض الحجة السوفياتية القائلة بأن مناقشتنا لهذا البند تشكل تدخلا في الشؤون الداخلية لأفغانستان . لأن هذه الحجة لا أساس لها على الاطلاق .

وقد يظن الاتحاد السوفياتي واهما انه يستطيع أن يسيء لسمعة المقاتلين من أجل الحرية في أفغانستان - المجاهدين - بتسميتهم باسم العصابات المناهضة للثورة . ويمكن للاتحاد السوفياتي أن يوجه للمجاهدين ما يختاره من اساءة ، فلن يغير ذلك من حقيقة أن المجتمع الدولي ، بما في ذلك معظم بلدان عدم الانحياز ، ينظر الى المجاهدين بوصفهم مناضلين ابطال من أجل الحرية يقاتلون في ظروف عصبية بأسلحة بدائية ضد الجيش الهائل لدولة عظمى رئيسية .

خلال السنة الماضية، كثف المجاهدون من نضالهم المسلح وحققوا نجاحات جديدة . وبالرغم من ان عدد القوات السوفياتية في افغانستان ارتفع من . ه ألفا في الهداية ، الى ما يزيد على . . ا ألفا اليوم ، فقد نجح المجاهدون في الحيلولة بين الاتحاد السوفياتي والسيطرة على الريف في افغانستان .

يوضح تاريخ السنوات الاربع الماضية بجلاء تام ان شعب افغانستان لا يمكن اخضاعه بقوة الجيش السوفياتي او تكتيكاته الارهابية . ولا يمكن ان يكون هناك حل عسكري للنزاع في افغانستان . والحل الوحيد يجب ان يكون حلا سياسيا . ولهذا السبب يعلق وفد بلادى اهمية كبرى على جهود أميننا العام ومثله الشخصي ، السيد ديبغو كوردوفيز ، ويؤيد هذه الجهود الرامية الى تعزيز امكانية التوصل الى حل سياسي من خلال مفاوضات غير مباشرة . ولقد أحطنا علما بتقرير الامين العام (A/38/449) ، الذى يعلن فيه - بين أمور اخرى - انه تم احراز تقدم جوهري في الجولة الثانية لمحادثات جنيف ، التي عقدت في نيسان / ابريل وحزيران / يونيه من هذا العام ، في تحديد محتويات التسوية الشاملة ومبادئها وأهدافها ، بما في ذلك الأطر الزمنية لتنفيذها . ونحن نرحب أيضا بالاتفاق القائل بأن المشاورات مع اللاجئين جانب هام من العملية الدبلوماسية ، وسيتم التوصل الى آليات مناسبة للقيام بمثل هذه المشاورات من اجل العمل على ضمان ان تكون ظروف عودتهم الطبيعية مرضية بالنسبة لهم .

ان وزير خارجية باكستان ، في بيانه في الدورة الحالية للجمعية في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٨٣ ، قدم وصفا تفصيليا لمحادثات جنيف والدور الذى لعبته حكومته في تلك المحادثات . وأود أن أشيد بحكومة باكستان لموقفها الايجابي البناء ، وفي الوقت ذاته ، أطالب الاطراف الاخرى بالقيام بنفس الشيء .

اننا نؤمن بأن الحل السياسي هو الحل الوحيد للنزاع في افغانستان . كما نؤمن بأن الاتحاد السوفياتي لن يكون امامه من حافز يدفعه الى التفاوض بجدية لو أن المقاومة المسلحة للمجاهدين قد قلت أو لوفقد المجتمع الدولي الاهتمام بأفغانستان . ولهذا نرى ان هذه المناقشة هامة للغاية . وتصويتنا لصالح مشروع القرار A/38/L.17 بأغلبية ساحقة سوف نوجه رسالة واضحة الى قادة الاتحاد السوفياتي مفادها ان المجتمع الدولي لم يفقد اهتمامه بأفغانستان .

أود أن أختتم كلمتي بتوجيه نداء إلى الاتحاد السوفياتي لاعادة النظر في المسار الذي تسلكه سياسته الحالية تجاه افغانستان . وأؤمن بأن مقرر الاتحاد السوفياتي بالتدخل في افغانستان كان خطأ باهظ الثمن من جوانب كثيرة .

أولا ، هو باهظ الثمن بالنسبة للروح المعنوية للجيش الاحمر ، فالجنود السوفيات قد أرسلوا الى افغانستان للقتال في حرب ظالمة . وتعد ظاهرة هروب الجنود السوفيات وانضمامهم الى صفوف المجاهدين دليلا كافيا على مشكلة الروح المعنوية في الجيش الاحمر .

ثانيا ، الحرب في افغانستان باهظة الثمن من الناحية الاقتصادية . ثالثا ، هذه الحرب باهظة التكلفة فيما يتصل بالعلاقات بين الاتحاد السوفياتي وبلدان عدم الانحياز ، وهي علاقات يعلق عليها الاتحاد السوفياتي أهمية كبرى . فالغالبية العظمى لبلدان عدم الانحياز تدين التدخل السوفياتي في افغانستان ، كما انها صوتت لصالح قرارات الامم المتحدة الخاصة بأفغانستان . فضلا عن ذلك ، فان الشعار الذي اطلقه الاتحاد السوفياتي كثيرا ، ومضمونه ان الاتحاد السوفياتي هو الحليف الطبيعي لبلدان عدم الانحياز ، قد سحقته الدبابات السوفياتية في افغانستان .

رابعا ، تعد هذه الحرب باهظة الثمن فيما يتصل بعلاقات الاتحاد السوفياتي بالبلدان الاسلامية ، فمنظمة المؤتمر الاسلامي قد تبنت قضية المقاومة الافغانية . وتعارض البلدان الاسلامية في جميع انحاء العالم جهود الاتحاد السوفياتي الرامية الى فرض الطابع السوفياتي على مجتمع اسلامي .

خامسا ، هذه الحرب باهظة الثمن فيما يتصل بعلاقات الاتحاد السوفياتي بالولايات المتحدة ، وأوروبا الغربية وجمهورية الصين الشعبية .

وأخيرا ، هي حرب باهظة الثمن فيما يتعلق بسعة الاتحاد السوفياتي ، فإدام الاتحاد السوفياتي مستمرا في احتلال افغانستان ، لن يصدق احد زعه انه يؤيد مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات بين الدول ، أو زعه انه دولة محبة للسلم ، أو زعه انه يؤيد الانفراج أو نزع السلاح .

لكل هذه الاسباب ، أعتقد انه من مصلحة الاتحاد السوفياتي ذاته ، كما هو من مصلحة افغانستان ، ان تنسحب القوات السوفياتية من ذلك البلد . ولهذا ، أحث

قادة الاتحاد السوفياتي على ان يؤيدوا ، بحسن نية ، جهود أميننا العام ومثله الشخصي ،
الرامية الى ايجاد تسوية سياسية من خلال المفاوضات .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد استمعنا الى المتحدث
الاخير في المناقشة الخاصة بالبند " ٢٩ " من جدول الاعمال ، والآن سأعطي الكلمة الى
الممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم قبل التصويت .
واسمعوا لي ان اذكر الاعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٣٤/٤٠١ يحدد
تعليل التصويت بمدة عشر دقائق ويقوم الممثلون بتعليل التصويت من مقاعدهم .

السيد جانوزي (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد تم
الاعراب عن موقف ايطاليا بشأن مسألة افغانستان بجلاء مرارا وتكرارا في جميع المناسبات من
جانب حكومة ايطاليا منذ غزت القوات السوفياتية ذلك البلد . كما أعلن الممثل الدائم
لايطاليا هذا الموقف في مناسبات عدة في الكلمات التي القاها اثناء المناقشات الخاصة بهذا
الموضوع ، بما في ذلك الكلمة التي القاها اثناء المناقشة العامة في الدورة السابعة والثلاثين
للجمعية العامة . كما أعيد تأكيد هذا الموقف بعبارات واضحة من جانب وزير خارجيته
لايطاليا في الكلمة التي ألقاها اثناء المناقشة العامة خلال هذه الدورة للجمعية العامة .
ولا يزال هذا الموقف كما هو ، بل انه اكثر صلاحية اليوم ، وتشاطر ايطاليا تماما وجهات
النظر والشواغل التي اعراب عنها ممثل اليونان في بيانه السابق ، عندما تحدث نهاية عن
الاعضاء العشرة في الاتحاد الاوربي .

ولا تزال المشككة الافغانية معروضة علينا منذ أربع سنوات . وفي الشهر ——— ال . ١
الماضية ، ان الاستئناف النشط لجادة التفاوض التي أخذ زمامها الأمين العام للأمم
المتحدة قد أثار شيئاً من الأمل . وما يثير القلق العميق والأسف أن نلاحظ أنه رغم الجهود
الدوية التي قام بها الأمين العام وممثله الشخصي السيد كورد فيزيه اللذان أود أن أعرب
لكليهما عن تقديرنا العميق — لم يتم احراز أى تقدم حقيقي .

وفي نفس الوقت تستمر مأساة الشعب الأفغاني ويحزننا أن نسمع في هذه الجمعية
من يصف هذه المناقشة بأنها مصطنعة . انها مأساة صنعها الاحتلال العسكري السوفياتي
وانتهاك الحرية وحقوق الانسان الأساسية ، والاغفال الكامل ، من قبل الدولة المحتلة ،
لسلامة السكان المدنيين . وخارج البلد ، مأساة ووس أكثر من ٣ ملايين من اللاجئين
مع ما يترتب على ذلك من صعاب ومن عبء ثقيل على البلدان المجاورة .

ان القرارات السابقة لهذه الجمعية حددت بصفة قاطعة الجادى التي يجب أن
يقوم عليها حل مشكلة أفغانستان ألا وهي : انسحاب القوات الأجنبية من هذا البلد ؛
وعودة اللاجئين الى ديارهم بكرامة وشرف ؛ حق الشعب الأفغاني في أن يختار بحرية
حكومه ومصيره عن طريق عملية تقرير للمصير .

هذه الجادى يجرى تكرارها في مشروع القرار الجديد المعروض علينا . ان أى حل
مقبول لا يمكن أن يتحقق ، في رأينا ، الا اذا توفرت هذه الشروط .

وانسجاماً مع هذا الموقف السابق ، والتزاماً بموقف ايطاليا القائم على التمسك الكامل
بجادى الميثاق ، فان وفد ايطاليا يؤيد تمام التأييد مشروع القرار A/38/L.17، ومن هنا
فسوف يصوت مؤيداً له . ويحدونا وطيد الأمل في أن الدعوة المتجددة الواردة في مشروع
القرار هذا سوف تحظى بأكبر قدر من التأييد من جانب هذه الجمعية . ونأمل أيضاً
أن لا يجرى اغفالها هذه المرة .

دعونا نؤكد من جديد ايماننا العميق بأن قضية الحرية والاستقلال وتقرير المصير
واحترام حقوق الانسان سوف تسود وتنتصر في النهاية .

السيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أبدأ بياني ببعض آيات الذكر الحكيم .

(تلكم بالعربية)

” وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ
وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا
مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَّنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا ” . سورة النساء (الآية ٧٥)

(واصل كلمته بالانكليزية)

ان هذه الآية توضح الحالة في أفغانستان وحالة شعب أفغانستان المسلم .
ان موقف حكومة بلادى فيما يتعلق بشعب أفغانستان المسلم المضطهد الذى غزت
وطنه القوات العسكرية التابعة لعضو دائم في مجلس الأمن ، مسؤول بصورة مزعومة مشيـرة
للسخرية من صيانة السلم والأمن الدوليين ، هو موقف معروف تماما للمجتمع الدولي . وحسبنا
أن نتذكر أن جمهورية ايران الاسلامية ، حكومة وشعبا ، رغم العبء الاقتصادى الجسيم
بصورة فائقة ، المترتب على الحرب التي تفرغها العراق ، وفي الوقت الذى نفي فيه بشق
الأنفس بالتزامنا ازاء الملايين من مواطنينا الذين فقدوا اسباب معيشتهم وبيوتهم بسبب
الغزو العراقى للمقاطعات الغربية في بلدى ، ورغم جميع العقبات الاقتصادية والحظر المفروض
علينا من جانب الدول الاجريالية ، فانها ما فتئت تستضيف ملايين من اشقاؤنا وشقيقاتنا
الأفغانيين دون أية مساعدة من منظمة وطنية أو دولية ، وهذا لأن الأمة الاسلامية جسم متحد
واحد . ومن هنا فان التزامنا بتأييد شعب أفغانستان المسلم الشقيق لا يزال التزاما
راسخا .

سوف يصوت وفد بلادى مؤيدا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.17 ، ذلك لأنه
يويد ، جزئيا على الأقل ، حق شعب افغانستان غير القابل للتصرف . بيد ان لدى وفد
بلادى تحفظات بشأن روح مشروع القرار هذا لمجرد أنه لا يتسم بلهجة قوية بصورة كافية ؛
كما أنه لا يتضمن ما يستأهله شعب أفغانستان حقا .

لقد كررت جمهورية ايران الاسلامية في مناسبات عدة الاعراب عن موقفها الاساسي من مسألة أفغانستان . اننا نؤمن ايمانا راسخا أن شعب أفغانستان وحده يمكنه ، ممارسة لحقه الثابت في تقرير المصير ، أن يختار شكل حكومته ونظامه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي القائم على تراث الحضارى بمنأى عن التدخل الخارجي أو التخريب أو الاكسراه أو القيود من أى نوع على الاطلاق .

ومغية تهيئة الظروف المواتية لممارسة الشعب الأفغاني لحقه في تقرير المصير يجب تحقيق الانسحاب الكامل والغورى وغير المشروط للقوات السوفياتية من أراضي أفغانستان وعدم تدخل أى دولة خارجية في الشؤون الداخلية لأفغانستان ، ولا بد من عودة المقاتلين الأفغانيين من أجل الحرية الى وطنهم .

وعلى أساس هذا الموقف المبدئي المشار اليه آنفا ترفض جمهورية ايران الاسلامية أية جهود ، بما فيها التفاوض ، لا يشترك فيها الممثلون الحقيقيون للشعب الأفغاني . وعلى وجه التحديد فان المشروع من وجهة نظرنا يفتقر الى ما يلي :

أولا ، أنه يتجاهل الطابع الاسلامي لكفاح شعب أفغانستان المسلم ولهذا لا يقدر أن الشعب الأفغاني المسلم يتصدى لأى استبداد سواء كان شرقيا أو غربيا . ان سوء فهم طبيعة الكفاح هو الذى يودى الى حل خاطيء عديم الفعالية بصورة محتمة ، يتعمد مشروع القرار عن تسمية القوات المعتدية باسمها .

ثانيا ، الفقرة التي

" تؤكد من جديد ان المحافظة على سيادة افغانستان وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي وعدم انحيازها ، أمر ضروري لايجاد حل سلمي للمشكلة "

تخفق في الاعتراف بأن اعادة السيادة لأفغانستان وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي وعدم انحيازها هي الحل للمشكلة بدلا من ان يكون الحفاظ عليها هو الشرط المسبق للحل السلمي للمشكلة .

ثالثا ، الفقرة ٤ التي

" تطلب الى جميع الاطراف المعنية العمل على ايجاد حل سياسي على وجه الاستعجال ، وفقا لأحكام هذا القرار ، وايجاد الظروف اللازمة التي تمكن اللاجئين الافغان من العودة طوعا الى ديارهم بأمان وكرامة " . تصبح غير ذات موضوع تماما اذا ما نفذت الفقرة ٣ التي تنص على انسحاب القوات الاجنبية فورا من افغانستان . ومن وجهة نظرنا ان شعب افغانستان ، وهو شعب ناضح و تراث عظيم ، يمكنه بسهولة ان يسيّر شؤونه اذا انسحبت قوات الاعتداء والاحتلال من انبلاد ؛ وبعد ذلك لن تكون هناك حاجة لقيام أى طرف آخر بالعمل من اجل حل لشعب افغانستان المسلم . وهذا في الحقيقة ما تعنيه السيادة وتقرير المصير .

رابعا ، الفقرة ٧ ، التي تتناول جهود الامين العام ، تتضمن عقبة دستورية أساسية وهي ان المساعي الحميدة للأمين العام رغم ما لديه من المهارة الدبلوماسية الفائقة وحسن النية ، تقتصر دستوريا على التفاوض مع نظام عميل يحكم افغانستان لأنه يمسك بزمام السلطة ، او دعونا نقول ان القوات الروسية تمسك بزمام السلطة نيابة عنه . ولكن المستخدم القدير جدا للمساعي الحميدة لا يمكنه ان يعترف بشعب افغانستان المسلم بوصفه شعبا يكافح بشجاعة من اجل استقلاله ولا يمكنه ان يتفاوض معه لأنه حرم من حقه في السيادة وتقرير

المصير . ان هذا الاعتراف باللاشعري وافتقار الاعتراف بالشرعي ينبعان من انطباع
الدستوري الخبيث لهذه الهيئة الدولية ، ومن ثم فان كل ما لدى الامين العام من حسن
النية وجهود مخلصه تظل للأسف بلا جدوى .
لهذه الاسباب ولعدة اسباب أخرى اعتقد أنني لست في حاجة الى الافصاح عنها
في هذه المرحلة ، يكرر وفدى الاعراب عن تحفظه ازاء الروح العامة التي تسود مشـروع
القرار ، ولكننا سنصوت مؤيدين له .

السيد ميوزر (ملاوى) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تذكرون ان هذه
الجمعية تقوم بمناقشة الحالة في افغانستان منذ ١٩٧٩ وان القرارات التي اتخذت حتى
الآن بشأن هذا الموضوع لم تتسم بالفعالية اذن توجد حالة من الجمود .
هناك اتفاق عام بشأن مبادئ معينة تحكم العلاقات الدولية بصفة عامة وتتعلق
بافغانستان بوجه خاص . وفيما يتعلق بافغانستان ، فان المفاوضات التي جرت حتى الآن
تركزت على انسحاب القوات الاجنبية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والضمانات الدولية
لعدم التدخل وعودة اللاجئين الأفغان الى ديارهم بأمان وكرامة . وتؤيد ملاوى هذه
المحاولات دون اى تحفظ .

وتلاحظ ملاوى بقلق عميق ان المبادئ الأساسية بعدم استعمال القوة واحترام
سيادة الدول وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي ، وهي مكرسة بالفعل في ميثاق
الامم المتحدة ، لم تحترم حتى الآن ناهيك عن تنفيذها . لقد تجوهلت تماثا . وبالإضافة
الى ذلك ، فمن المعروف جيدا ان افغانستان بلد من بلدان العالم في الوقت الحالي
التي تقوم فيها قوى الاحتلال الاجنبية بالسيطرة الفعلية . لقد شجبت الجمعية العامة
وأدانت الدول المحتلة بلا جدوى .

وفي ظل هذه الخلفية يشعر وفدنا انه ينبغي ان يكون هناك تغيير في
الاستراتيجية ، وننتهز هذه الفرصة لنناشد الدول الاعضاء ان تستمر في دعم مشاورات

الأمين العام مع الأطراف المعنية في النزاع في افغانستان بغية التوصل الى حل سياسي مرض لهذا النزاع .

وختاماً ، يعتقد وفدنا بسياسة الاتصال والحوار لحل المشاكل الدولية .
وسبب الشكوك التي أعربت عنها الآن ، فان بلادى ستمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/38/L.17.

السيد مونكادا زاباتا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : ان
وفد نيكاراغوا أدلى في العام الماضي ببيان في ظل ظروف مشابهة ، ونحن نعتبر ان مضمون ذلك البيان لا يزال قائماً . واليوم كما كان الحال في السنة الماضية ، لا نزال نشعر بالقلق العميق ازاء المهاترة التي كانت طابع هذه المناقشة . ونحن نعتقد انه بدلا من تسهيل السعي الى الحوار ، فان نعمة هذه المناقشة تشجع الأفراد على التمسك بمواقفهم المتشددة . ولقد رأينا كيف ان بعض البلدان تستغل الموقف وتزيد من حدته تعزيزاً لحججها .

نحن لا نفهم كيف يمكن لعضو دائم في مجلس الامن ان يستلهم في حالة افغانستان المبدأ المقدس بعدم استعمال القوة او التهديد باستعمال القوة ضد سلامة اراضي دولة ولكنه لا يعترف بسلامة نفس المبدأ في حالة امريكا الوسطى أو غرينادا ؛ كيف يمكنه ادانة تواجد الاتحاد السوفياتي في افغانستان ويظل ساكناً عن الاحتلال لناميبيا واعمال العدوان ضد بلدان المواجهة ويساند هذا الاحتلال وهذه الاعمال ، كيف يشجع المسلمين في افغانستان بينما يقتل نفس المسلمين والعرب في الشرق الأوسط . ان نيكاراغوا تعتبر ان الاستقرار والامن والسلم هي قضايا لها نطاق واسع ولا تتجزأ . ان موقفنا بوصفنا دولة مهددة بالعدوان يجعلنا نؤكد ان استعمال القوة او التهديد باستعمال القوة وجميع اشكال التدخل عوامل خطيرة يمكن أن تؤدي

الى اثاره القلاقل وعدم الأمن . وفي هذا السياق فان نيكاراغوا ستواصل المحافظة على موقفها المبدئي ، وتصر على ان الحلول السياسية يجب ان تكون متمشية مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة وبصفة خاصة ان تكون على اساس الوقف الكامل لكل اشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول . ولا يمكننا ان نقبل القيام بتمييز مصطنع بين التدخل السافر والتدخل السري . ان مثل هذا التمييز لا يتفق مع الميثاق ولا مع وضعنا بوصفنا بلدا غير منحاز ولا مع التزامنا بالدفاع عن الحق غير القابل للتصرف لكل الشعوب في تقرير المصير وفي ان تصبح سيدها مصادرها وفي ان تختار شكل حكومتها .

وعلى اساس هذه المبادئ التي جرى التأكيد عليها في اعلان مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز في نيودلهي ، فان نيكاراغوا سوف تدعم كل الجهود الرامية الى تعزيز الحوار البناء الذي يحافظ على مصالح كل بلدان وشعوب المنطقة .

وكما أعلننا في مناسبات عديدة فيما يتعلق بأمريكا الوسطى وبمناطق الصراع الأخرى في العالم ، فان الحوار يجب ان يقوم على اساس الاعتراف الموضوعي بالحقائق السياسية لكل منطقة ، آخذين في الاعتبار التعدد الايديولوجي وعمليات التحول الاجتماعي ، من أجل التوصل الى التعايش السلمي .

ونكرر أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتجنب أى تصعيد للتوتر في مناطق الصراع في العالم ، وأنه لا يمكنه القيام بذلك إلا من خلال تعزيز الظروف التي تؤدي إلى الحوار . وفي هذا الصدد فإنه من الواضح أن القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة بشأن الحالة في أفغانستان لم تؤثر تأثيراً هاماً على الموقف . إن المرونة والاعتدال ، وهما ضروريان للحوار والتسوية السياسية للمنازعات لم ينعكسا في مشروع القرار المعروض علينا . ونظراً إلى ما قلته ، وإلى جهود الأمين العام وتقريره ، فإن نيكاراغوا وإن كانت تشارك في الأفكار الواردة في بعض فقرات مشروع القرار هذا ، إلا أنها تود أن تكون هناك صياغة أحدث لمشروع القرار هذا ، وأن تكون هذه الصياغة بعيدة المرمى وذات عبارات أكثر توفيقاً بحيث تعكس الموقف الحالي بأبعاده الحقيقية . ولهذا الأسباب فإن وفد بلادى سيتمنع عن التصويت على مشروع القرار كما حدث في الماضي .

السيد موينوز ليدو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : إن المكسيك

ستصوت بحزم تأييداً لمشروع القرار A/38/L.17 المعروض الآن على الجمعية العامة لبحثه . إن الحالة في أفغانستان ما زالت مبعث قلق عميق لدى المجتمع الدولي ، والسبب في ذلك أنه رغم انقضاء عدة سنوات على هذه الأحداث المؤسفة ، فإن الحل الذي يرضحدا للتدخل الأجنبي ، وبعيد اقرار الشرعية الدولية ، وينهض بظروف دائمة للأمن في تلك المنطقة ، لم يتم ايجاده .

ومنذ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، فقد أدانت المكسيك بصورة قاطعة وجسود القوات الأجنبية في أفغانستان ، الذي أدى إلى الاطاحة بنظام سياسي والاستعاضة عنه بنظام آخر . وهذه الممارسة ، التي تزداد لسوء الحظ في مختلف المناطق ، تعرض للخطر سلامة واستقلال البلدان النامية ، لا سيما البلدان المجاورة لأقوى الأمم ، والتي لسبب ما قد ارتقت إلى مصاف مناطق الحدود الاستراتيجية .

ومنذ أيام عصبة الأمم حتى الآن ، وبينما يوجد لدينا ميثاق الأمم المتحدة ، فإن المكسيك ، بصورة مستمرة ومتكررة ، قد أدانت الانتهاكات الصارخة للسيادة والسلامة الإقليمية لأراضي الدول ، وكذلك انكار حقوق الشعوب في تقرير المصير .

وفي مجلس الأمن اقترحت المكسيك مشروع القرار الذي أدى الى عقد الدورة الاستثنائية الطارئة السادسة للجمعية العامة لبحث مسألة أفغانستان في الأيام الأولى من عام ١٩٨٠ .

وفي ذلك الوقت قلنا ان المجتمع الدولي الذي ينبغي أن يبدى يقظة وانتباها ازا* التدخل الأجنبي في ذلك البلد يجب أن يبديهما أيضا في المستقبل حين تكون أية دولة ضحية أو معتدية في حالات الانتهاك المماثلة .

ومصورة تتسق مع سياستنا المبدئية الثابتة والمستمرة ، فان وفد بلادى قد أيّد بصورة نشطة اختصاص أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة لمنع الغزو والعدوان والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . وفي هذه اللحظات العصيبة نرى أن من الضروري بصورة خاصة أن نكرر الاعراب عن الطابع الالزامي والمطلق الذي يضيفه الميثاق على حظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية .

ان السياسة المبدئية تفترض سبفا معايير مماثلة بالنسبة للأعمال المماثلة ؛ ونفس الحلول لنفس المشاكل ، بغض النظر عن أى نوع من التحالف أو الانتماء السياسي أو التشدد الأيديولوجي المتضمن . وينبغي لنا ألا نسمح ، في أى مكان أو أية حالة ، بانتهاك الميثاق في أية مواجهة بين الشرق والغرب ، أو كنتيجة للدعا*ت التي تنم عن الهيمنة وعن نهج الاستعمار الجديد . وفي المقام الأول علينا أن نمنع أى اقرار خبيث للحصانة من العقاب .

وكما سبق أن قلت ، فاننا سنصوّت تأييدا لمشروع القرار ، ونعتقد أنه من الأمور ذات الأهمية الخاصة أن نكرر الاعراب عن ضرورة المحافظة على سيادة أفغانستان ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي وطابعها غير المنحاز . ونعتبر من الجوهرى أن يلتزم حل سلمى وعادل ودائم يدعو الى انسحاب القوات الأجنبية والاحترام المطلق لمبدأ عدم التدخل .

ونحن على ثقة بأن الأمم المتحدة ستتمكن من التصرف في هذه الحالة ، وفي جميع الحالات المماثلة ، بالشدة والثبات اللذين يقتضيهما عصرنا حتى لا تدفع بنا الانتهاكات المتعاقبة للشرعية الدولية صوب أى انهيار لا يمكن اصلاحه .

السيد ظريف (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان وفد جمهورية

أفغانستان الديمقراطية ، في تعليقه لتصويته على مشروع القرار A/38/L.17 ، يودّ منذ البداية أن يوضح أنه يعتبر تقديم مشروع القرار انتهاكا جسيما لميثاق الأمم المتحدة وتدخلا صارخا في الشؤون الداخلية لدولة عضو . وقد اعترض وفدنا بشكل قاطع على ادراج ما سمي بالحالة في أفغانستان في جدول أعمال الجمعية العامة ، وبالتالي يرفض مناقشة شؤون أفغانستان الداخلية في هذه الجمعية أو في أي محفل دولي آخر .

في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة ، ادّعى مقدمو المشروع لأنفسهم الحق في تقديم المشورة الى الشعب الأفغاني بشأن نوع النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي ينبغي أن يعتمد هذا الشعب . ويتعين علينا أن نؤكد أن الشعب الأفغاني قد اختار مساره ولن يحيد عنه مهما حدث .

والرغم من الحرب غير المعلنة من جانب الامبرياليين والرجعيين والقوى الأخرى المناهضة لثورتنا ولشعبنا ، فان حكومة أفغانستان تواصل ، بدعم من الشعب ، تنفيذ برنامج شامل للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لصالح الأغلبية الساحقة لشعبنا الأبّي النبيل . ويشمل مشروع القرار أيضا اشارة الى ما يسمى باللاجئين . وبطريقة غير مسؤولة ومتعمدة ، فان عدد اللاجئين قد بولغ فيه . والفرض الأساسي لذلك هو اعطاء بعدد مأسوي للمشكلة وتحصيل دخل أكبر باسم اللاجئين .

وتقييم ابحاث بعض مصادر الأمم المتحدة الدليل على ما سبق أن قلناه فـ في السنوات الماضية بشأن المبالغة في التعداد ، والتعداد المزود والخبذاع والابتزاز وتسجيل البدو والسكان المحليين باعتبارهم لاجئين .

أما بالنسبة للاجئين الحقيقيين بعد اعلان العفو العام عن جميع الأفغانيين الذين يعيشون في الخارج مؤقتاً ، أصدر المجلس الثوري لجمهورية أفغانستان الديمقراطية مرسوماً بهذا المعنى في ١٨ حزيران /يونيه ١٩٨١ . وقد أصدرت الجبهة الوطنية لأرض الأجداد لجمهورية أفغانستان الديمقراطية في الشهر الماضي فحسب بياناً في هذا الصدد ووزع كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن تحت الرمز A/38/559-S/16118 في ٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ .

ومن المؤسف أن السلطات الباكستانية تبذل كل جهد من أجل منع نشر هذه البيانات والاعلانات والبراسيم بين الأفغان المقيمين في باكستان . ولكن بالرغم من العقبات المدبرة التي تضعها باكستان والقوى المضادة للثورة في الطريق ، فقد عاد عدة آلاف من هؤلاء الأفغان فعلاً الى ديارهم .

وتوجد اشارة في مشروع القرار الى " انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان " . وينبغي أن نؤكد على أن وجود القوات السوفياتية المحدودة هو بناءً على طلب حكومتها الشرعية . وقد دعت هذه القوات لسبب وحيد هو مقاومة عدوان المتمردين المسلحين من خارج البلاد . وستسحب قوات الطوارئ هذه حسب اتفاق بين الحكومة الأفغانية والحكومة السوفياتية ، بمجرد توقف العدوان على جمهورية أفغانستان الديمقراطية . وبالتالي ، فلما تم الاسراع بوقف الحرب غير المعلنة ، وتقديم الضمانات بعدم استئناف تلك الحرب عادت تلك القوات الى وطنها المسالم مبكراً .

ويبدو التفاوت بين أقوال وأفعال نظام اسلام آباد ومؤيديه الابراليين الداعين الى الهيمنة واضحاً في ضوء التدفق المتزايد للأسلحة والمعدات المتطورة بكميات كبيرة الى أيدي العصابات المضادة للثورة المتركة في باكستان . وهم يتقدمون هذه الاسلحة

انما يزيدون من صعوبة إيقاف سرعة التطورات الحالية الخطرة وبهذا يطيلون فترة انسحاب القوات السوفياتية .

وكذلك يتشدد مشروع القرار بالمفاوضات الدبلوماسية التي تجرى بين جمهورية أفغانستان الديمقراطية وباكستان بوساطة ممثل الأمين العام .

ولا ينبغي لأحد أن يخفل عن ملاحظة التناقض الواضح بين الطبيعة الدعائية المتسمة بالنفاق لهذه الممارسة المفروضة على الجمعية العامة من ناحية ، وبين جدية المفاوضات من جهة أخرى . ويملي علينا المنطق والحكمة أن نعرف أنه من الضروري خلق جو من الثقة بين الطرفين ، لكي تحرز هذه المفاوضات النجاح . ونحن لا نصدق أنه يمكن خلق مثل هذا الجو عن طريق تقديم صورة مشوهة تخلقها الدعاية للمفاوضات التي يفترض فيها السرية . وعن طريق حملة اتهامات باطلة ولا أساس لها ضد الطرف الآخر . وهذا موقف ضار وخطير ، وينبغي أن يشجبه الجميع .

واستناداً إلى هذه الأسباب ، وطبقاً لموقفنا القائم على المبادئ ، يرفض وفد جمهورية أفغانستان الديمقراطية بقوة مشروع القرار وسوف يصوت ضده . وحتى لو اعتمدت الجمعية فلن تكون له أية صلاحية قانونية ولن يلزم بأي حال من الأحوال جمهورية أفغانستان الديمقراطية . ونحن موقنون بأنه لا يمكن الخروج بحل واقعي مقبول عن طريق اعتماد مثل مشاريع القرارات هذه التي تنظر من جانب واحد .

والطريق الوحيد الصحيح والواقعي لمثل هذه التسوية المقبولة هو طريق المفاوضات المباشرة الذي اقترحته جمهورية أفغانستان الديمقراطية في اقتراحاتها المقدمة في ٤ أيار/مايو ١٩٨٠ و ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨١ . وتدخل جمهورية أفغانستان الديمقراطية أخذة تلك الاعتبارات في الحسبان وأقصى ما لديها من إخلاص في عطية التفاوض مع باكستان عن طريق الساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة . وإذا وجدت أية رغبة في نجاح هذه المفاوضات ، فلا ينبغي تشجيع الممارسة الحالية العقيمة الضارة كما ينبغي التخلي عنها الآن وإلى الأبد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أحيط الجمعية العامة
 علما بأن ليبيريا قد انضمت رسميا الى المشتركين في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة
 A/38/L.17 .

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/38/L.17 . وقد عمم تقرير اللجنة
 الخاصة عن الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار هذا في الوثيقة A/38/597 .
 وقد طلب اجراء تصويت سجل .

اجرى تصويت سجل .

المؤيدون : البانيا ، انتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ،
 جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ،
 بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بورتوريكا ، بورتوريكا ، بورتوريكا ، بورتوريكا ،
 جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ،
 جزر القمر ، كوستاريكا ، كموتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ،
 جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ،
 السلفادور ، فيجي ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، ألمانيا (جمهورية -
 الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ،
 هندوراس ، ايسلندا ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية -الاسلامية) ،
 ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ،
 الاردن ، كينيا ، الكويت ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، لكسمبرغ ،
 ماليزيا ، مدغشقر ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ،
 المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ،
 عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ،
 الفلبين ، البرتغال ، قطر ، رواندا ، سان كريستوفر ونيفيس ،
 سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، العربية
 السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ،

الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ،
السويد ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ،
الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية
تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اوروغواي ،
فانواتو ، فنزويلا ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زبابوي .
المعارضون : افغانستان ، انغولا ، بلغاريا ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية
السوفياتية) ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ،
اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، هنغاريا ،
لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، الجماهيرية العربية
الليبية ، مدغشقر ، منغوليا ، موزامبيق ، بولندا ، الجمهورية
العربية السورية ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،
فييت نام .

المتنعون : الجزائر ، بنن ، الرأس الأخضر ، الكونغو ، قبرص ، فنلندا ،
غينيا - بيساو ، الهند ، العراق ، ملاوي ، مالي ، نيكاراغوا ،
سان تومي وبرينسيبي ، سيشيل ، اوغندا ، فولتا العلية ،
اليمن .

اعتمد مشروع القرار A/38/L.17 بأغلبية ١١٦ صوتا ، مقابل ٢٠ صوتا ، وامتناع

١٧ عن التصويت . (القرار ٢٨/٢٩)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أدعو الآن الممثلين الذين يرغبون

في تحليل تصويتهم .

السيد علي (جمهورية اليمن الديمقراطية) : لقد صوت وفد بلادى ضد

مشروع القرار A/38/L.17 للأشباب التالية :

A/38/PV.69

- ١ - ان مناقشة ما يسمى بالحالة في أفغانستان في الجمعية العامة تعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية التي أقرت في هذه المناقشة معارضتها لاجراء مثل هذه المناقشة ضد رغبات شعب أفغانستان .
- ٢ - ان مشروع القرار المذكور لا يخدم الأمن والاستقرار في منطقة جنوب آسيا بقصد ما يسعى الى تصعيد التوتر في المنطقة ويمرقل التوصل الى تسوية سياسية عاجلة تخدم مصالح جميع دول وشعوب المنطقة .
- ٣ - ان اليمن الديمقراطية تعترف بحكومة أفغانستان الديمقراطية ، وتدعم جميع المؤامرات الامبريالية التي تستهدف النيل من استقلال وسيادة أفغانستان الديمقراطية .
- ٤ - ان اليمن الديمقراطية تؤكد دعمها للمقترحات البناءة التي تقدمت بها حكومة أفغانستان الديمقراطية لتسوية الخلافات مع الدول المجاورة ، وتناشد جميع الدول المجاورة لأفغانستان أن تتجاوب مع هذه المقترحات في سبيل التوصل الى تسوية سياسية تؤمن الاستقرار لتلك المنطقة .

السيدة آشتون (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد صوتت وفدي مؤيدا لمشروع القرار A/38/L.17 لسببين رئيسيين ، أولهما هو تعلقه بمبدأ عدم التدخل ، وهو مبدأ ما برح بلدي يتمسك به باستمرار وانتظام في هذا المحفل ؛ وثانيهما ، ان بوليفيا تعتقد أن علينا أن نساند الامين العام بحيث يجد المجتمع الدولي وراءه في ما يبذل من جهود لتحقيق حل عادل ودائم لهذه المسألة الدقيقة .

ويود وفدي أن يسجل ايضا من جانبه بشأن الفقرة ٢ ، ذلك أن الحكومة البوليفية مع تأييدها لمبدأ تقرير المصير ، لا تؤيد المساس بمسألة شرعية حكومة أفغانستان أو اثاره أي تساؤل بشأن جهودها لتطبيق برامج التفجير الاجتماعي والتنمية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد انهينا النظر في البند ٢٩

من جدول الأعمال .

برنامج العمل

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : أود أن أحيط الأعضاء علما بأنني قد وافقت على الطلب المقدم من المجموعة الافريقية بتأجيل دراسة مسألة ناميبيا حتى صباح الاثنين . ووفقا لهذا التعديل ، أود أن أعلن برنامج عمل يوم الجمعة والأسبوع القادم .

في صباح يوم الجمعة ٢٥ تشرين الثاني /نوفمبر ، سوف تعتمد الجمعية في مناقشة البند ٣٢ من جدول الأعمال المعنون " سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " . وبعد ظهر ذلك اليوم ، سوف تدرس الجمعية تقارير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٧ (ب) و (ج) و (د) و (هـ) ثم البنود ١٠٧ و ١١٢ و ١١٤ و ١١٥ . ثم تنتقل الجمعية الى البند ٢٠ المتعلق بـ " رد أو اعادة المستلكات الثقافية الى بلدانها الأصلية " وقد تم اليوم توزيع مشروع قرار بشأن هذا البند في الوثيقة A/38/L.29 .

وفي صباح الاثنين ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ، سوف تواصل الجمعية دراسة البند ٣٦ من جدول الأعمال ، " مسألة ناميبيا " . وبعد ظهر الاثنين ، ستبدأ الجمعية نظرها في البند ٣٣ من جدول الأعمال ، " قضية فلسطين " . وفي يومي الثلاثاء والأربعاء ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني /نوفمبر ، ستدرس الجمعية مسألة ناميبيا . وفي يومي الخميس والجمعة ١ و ٢ كانون الاول /ديسمبر ، سوف تواصل الجمعية دراستها لقضية فلسطين .

البند ٣٢ من جدول الأعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/38/22 و Add.1)
 (ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية (A/38/36)

- (ج) تقرير الأمين العام (A/38/455)
 (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/38/550)
 (هـ) مشروعات القرارات (A/38/L.20 الى A/38/L.28)

السيد وابوغني (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مسرت سنوات عديدة منذ أن حثت الجمعية الدول الأعضاء ومجلس الأمن على بذل جهود جادة لوضع حد الممارسات اللاانسانية لسياسات الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . وخلال هذه السنوات ، اتخذت قرارات ومقررات عديدة . ولكن حكومة الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا مازالت تتحدى كل القرارات والمقررات . وقد أثبت هذا النظام ، قولا وعملا ، انه ليس على استعداد للاستماع والاستجابة لرغبة المجتمع الدولي . فبدلا من ذلك ، راح هذا النظام يتخذ ، وما زال يتخذ ، خطوات لإحكام أساليبه لقمع الشعب الأسود في جنوب افريقيا وترسيخ هذه الأساليب . والاستفتاء الأخير الذى أجرى بين سكان جنوب أفريقيا البيض هو مثال صادق على ذلك ، فهل يمكن أن يعد هذا الاستفتاء بأى حال من الأحوال تعبيرا عن رغبات كل الشعب في جنوب افريقيا ؟ بالنسبة لوفدى ، فان اجابتنا لا بطبيعة الحال ، لأنه لا يمكن أن يعبر عن رأى الشعب بأسره . اننا ندعو الى اعادة الحقوق السياسية كاملة لكل الشعب في جنوب افريقيا . ان المقاومة الداخلية للفصل العنصرى تقابل بالقوة الوحشية التي تمارس ضد قوم عزل بينهم النساء والأطفال . وبينما نتداول هنا اليوم ، يواصل العنصريون في بريتوريا أعمال القمع الوحشي للأغلبية السوداء بضراوة متزايدة . ان أبناء جنوب افريقيا البواسل الذين يجروون على معارضة نظام الفصل العنصرى يجرى اسكاتهم باليد الحديدية . وهناك آخرون بما فيهم نساء وأطفال في المدارس ، قد قتلوا عمدا بواسطة قوات بريتوريا التي يسعدها الضغط على الزناد دائما . ولن نستطيع أو نستطيع العالم أن ينسى على الاطلاق مذبحه شاربفيل واغتيالات سويتو وموت ستيف بيكو ونيل أجيت والاعتقال غير المشروع لنيلسون مانديلا والعديد من الزعماء السياسيين

الآخرين . نحن ندعو الى اطلاق سراحهم على الفور ودون شروط . ولا تزال قائمة أعمال القمع التي يرتكبها هذا النظام العنصرى تتراكم يوما بعد يوم . ومع ذلك ، وبالرغم من النداءات التي تنطلق على النطاق العالمى ، لم يتخذ أى اجراء ملحوظ فى هذا الشأن . لقد حان الوقت أن تقوم الجمعية والمجتمع الدولى ككل ، قبل أن تفوت الفرصة تماما ، باتخاذ اجراء أقوى ضد هذا النظام العنصرى لانها ممارسات الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا .

لقد عقد الكثير من الاجتماعات الدولية لفضح وادانة ممارسات النظام الشرير للفصل العنصرى . ويبدو فى هذه الاجتماعات ان الجميع متفقون على انها ممارسات الفصل العنصرى . ومع ذلك ، مازالت الجهود التي تبذل لاتخاذ اجراء أقوى ضد جنوب افريقيا تلقى مقاومة عنيدة . ونحن نناشد الذين يحبطون تلك الجهود الرامية الى اتخاذ اجراء أقوى ، أن يعيدوا النظر فى مواقفهم وأن يقدموا تعاونهم الكامل فى كفاحنا ضد الفصل العنصرى .

ولم تقتصر الأعمال القمعية التي تقوم بها بريتوريا على جنوب افريقيا فقد بذل النظام كل جهد يمكن تصوره لتصدير سياسات الفصل العنصرى الى ناميبيا التي يحتلها بشكل غير مشروع . ولولا حماية جنوب افريقيا للفصل العنصرى ودفاعها عنه ، لأصبحت ناميبيا الآن دولة حرة ذات سيادة . وتداوم جنوب افريقيا على عبور الحدود وارتكاب الأعمال العدوانية ضد جيرانها من محبي السلام ، وخاصة أنغولا وموزامبيق ، وزامبيا ، وزمبابوى ، وبوتسوانا ، ومملكة ليسوتو ، وسوازيلند . وقد أدانت منظماتنا هذه الأعمال العدوانية الارهابية التي ترتكب ضد الدول الافريقية المستقلة ذات السيادة . ومع ذلك ، فلم تلق الادانة الا اذانا صماء .

وفى الكفاح ضد الفصل العنصرى الذى تمارسه حكومة الأقلية فى جنوب افريقيا ، يتضح لنا على الأقل أمر واحد يزداد وضوحا هو أن النظام العنصرى ، قولا وعملا ، قد أعلن انتهاجه سياسة الاستمرار فى عدم التعاون مع المجتمع الدولى بما فى ذلك الامم المتحدة . وقد حان الوقت لنسأل أنفسنا : ما الذى ينبغى عمله فى هذه المرحلة؟

ويرى وفدي أنه ينبغي على كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما في ذلك جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أن تؤيد الحقوق والحريات الانسانية وأن تدافع عنها - 1 بغض النظر عن العرق والمركز الاجتماعي بحيث يمكن أن تحقق الكرامة للجميع في ظل الحرية. صغية تحقيق ذلك الهدف في حالة جنوب افريقيا ، فاننا ندعو الى تطبيق ما ورد في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد ممارسات جنوب افريقيا لسياساتها القائمة على الفصل العنصرى .

ونحن نفعل ذلك لأننا نرى أن جنوب افريقيا العنصرية تستمر في الازدهار بكل تحد ، على الرغم من العقوبات الانتقائية التي طبقت ضدها . وقد خاب أملنا لأن القرارات المتعلقة بتلك المسألة لم تسفر عن نتيجة ، نظرا للاستهانة بها من قبل بعض الدول الأعضاء - فسي منظماتنا . لقد استمرت العديد من الحكومات والشركات عبر الوطنية والمؤسسات المالية وغيرها في التعامل كما هو معتاد مع جنوب افريقيا على الرغم من الادانة العالمية لمثل تلك الأعمال . لقد تشجعت جنوب افريقيا بهذا العمل وحده على القيام بمزيد من التحدي للأمم المتحدة نظرا لعلمها أن هناك من يؤيدها من بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وأية حكومة أو مؤسسات تخضع قانونيا لنطاق سلطتها وتستمر في التعامل مع جنوب افريقيا عليها أن تدرك أنها ترتكب بذلك جريمة ضد الانسانية وأنها تتعرض للادانة من الجنس البشرى بأكمله . ونحن في كينيا نرفض أى شكل للتعاون مع جنوب افريقيا في جميع المجالات . وفي الختام أود أن أعلن أمام هذه الجمعية العامة بأن كينيا ستستمر في تأييد كل قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وكذلك قرارات حركة عدم الانحياز فيما يتعلق بالكفاح ضد الفصل العنصرى . ونحن نقبل التدابير المتخذة في جميع المجالات والرامية الى العزل الكامل لجنوب افريقيا بواسطة المجتمع الدولي . وسنقاوم وندين أية جهود تقوم بها أية حكومة تود أن يقوم المجتمع الدولي بخلاف ذلك . وسنعمل ذلك لأننا نعارض ممارسة الفصل العنصرى والتمييز العنصرى بكل أشكاله معارضة شديدة ، ودعونسي أؤكد أن كينيا لا تعارض السكان البيض في جنوب افريقيا بل تعارض بالأحرى معارضة كاملة

مجموعة قليلة مضملة ما يسمى بالقادة الذين يعارضون سياسات الفصل العنصرى ، ويعطون على ادايتها . وتود كينيا أن ترى القضاء على الفصل العنصرى في جنوب افريقيا واقامة مجتمع يتمتع فيه جميع أفراد الشعب في جنوب افريقيا بغض النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة بحقوق سياسية كاملة ومتساوية وغيرها من الحقوق ويشارك فيه بحرية في تقرير مصيره . ونحن نعتبر ممارسة الفصل العنصرى جريمة ضد الانسانية .

وسنستمر في تأييد جهود حركات التحرر في جنوب افريقيا في كفاحها ضد الفصل العنصرى وسنستمر في اعتبار جنوب افريقيا غير جديرة بالثقة مادامت مستمرة في ممارسة سياسات الفصل العنصرى .

وأخيرا أود أن أشيد برئيس وأعضاء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى وذلك لجهودهم المضحية في تقديم تقارير تفصيلية الى الجمعية العامة عن الجوانب العديدة لممارسات سياسات الفصل العنصرى التي تمارسها حكومة الأقلية في جنوب افريقيا .

السيد علي (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : على الرغم من أن هذه الهيئة تقوم ببحث وادانة سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا منذ ثلاثة عقود مضت ، فان الموضوع ، على خلاف الحصان المشار اليه في المشل ، مازال حيا ناشئا ويجدر بنا أن نواصل جلدته حتى يموت .

لماذا نعارض سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ؟ اننا نفضل ذلك لأننا ندرك أن التحيز العنصرى مرض خطير يتهدد التطور السليم للإنسان البشرى ولا ننا ننظر الى التمييز العنصرى بصفته شرا مؤلما للمجتمع . ومع أن جنوب افريقيا هي أسوأ ممارس لآفة التمييز العنصرى فانها ليست المذنب الوحيد . اننا جميعا ، وفقا لالتزامنا بمبدأ المساواة بين الاعراق الوارد في ميثاق منظماتنا ، نتحمل مسؤولية القضاء على آفة التمييز العنصرى من دولنا .

لقد رسمت بيانات المتكلمين السابقين صورة قاتمة بصورة متسقة ولا أنكر أن نظام بريتوريا قوى اقتصاديا وقوى عسكريا ، ومن ثم فان كفاح شعب جنوب افريقيا المضاهد من

أجل العدالة العرقية ليس كفاها سهلا . بيد أني أود أن أشير إلى عدد من الحقائق الايجابية التي تحققت في العام الماضي فيما يتعلق بكفاحنا المشترك ضد الفصل العنصري . أولا استمرت مقاومة الفصل العنصري خلال العام الماضي داخل جنوب افريقيا بنشاط ووحدة متزايدة بين فقد كنف العمال والطلاب والصحفيين والمدرسون ورجال الكنيسة ومنظمات مجتمع السود من مقاومتهم للفصل العنصري . وثانيا ان السياسة التي تنتهجها جنوب افريقيا في انشاء المعازل والتي تستهدف اقامة مجتمع في جنوب افريقيا يخلو من المواطنين السود لا تحظى بأى تأييد دولي . ولم تعترف أية دولة باستثناء جنوب افريقيا ، بالمعازل الأربعة المعتبرة كأوطان . ثالثا لقد اخفق التعديل الدستوري الجديد الذي يهدف إلى انشاء هيئة تشريعية تقوم على أساس التمييز العنصري ومؤلفة من ثلاثة مجالس ، مجلس للبيض ومجلس للطلونيين ومجلس للأقليات الهندية في الحصول على تأييد مجتمعات الطونيين والهنود . ولقد تم التعبير عن معارضة مجتمعات الطونيين والهنود للتعديل الدستوري الذي من شأنه أن يستبعد الأغلبية الافريقية عن المشاركة في البرلمان ، في مؤتمر المحفل الوطني في هامنسكوال في ١١ و ١٢ حزيران / يونيه ١٩٨٣ وفي الاعلان عن انشاء الجبهة الديمقراطية المتحدة في كاب تاون في ٢١ آب / أغسطس ١٩٨٣ .

ان المجتمع الدولي يستطيع ان يدعم الشعب المضطهد في جنوب افريقيا فسي نضاله من اجل العدالة العرقية بطرق ثلاث : أولا ، بعزل جنوب افريقيا سياسيا ودبلوماسيا وعسكريا واقتصاديا . ثانيا ، بتقديم جميع اشكال الدعم الضرورية للسكان المضطهدين في جنوب افريقيا ، ولحركات تحريرهم الوطني . ثالثا ، بتعبئة الرأي العام ، وتشجيع الاجراءات العامة التي تتخذ دعما لجهود الامم المتحدة .

ويبدو ان قادة الفصل العنصرى صممون على استخدام اية وسيلة لا دامة الوضع القائم ، ومقاومة رياح التغيير . ورغم ان نظام بريتوريا قوى وله نفوذ ، ورغم ان المناضلين ضده يبدون ضعفاً ، فاني أؤمن بأن الفصل العنصرى سيسقط في نهاية المطاف ، وأن العدالة العرقية ستسود في جنوب افريقيا . وأختتم بياني بمناشدة البلدان الغربية التي لها نفوذ لدى بريتوريا ، أن تمارس الضغط على جنوب افريقيا لحطها على التخلي عن سياسة الفصل العنصرى ، وعلى الشروع في انتهاج سبيل المساواة بين الاعراق ، قسلاً أن ينفجر الجنوب الافريقي بأسره في اشتعال عنيف .

السيد هوفان (جيوتني) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لا يوجد

في هذا العالم من ممارسات اكثر بغضا وأكثر اثارا للنفور والاستياء من سياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا . وهي سياسة تقوم على العزل العنصرى البغيض اللانسانى الذى ادانه المجتمع الدولي عالميا ، باعتباره جريمة في حق الانسانية ، وتهديدا للسلم والا من الدوليين .

ولكن هذه السياسة العنصرية ، رغم القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة ، تزداد عتوا مما يجعل الحالة في جنوب افريقيا اكثر تفجرا . ومن المؤسف للغاية ، ان النظام العنصرى في بريتوريا ، رغم النداءات المتكررة التي يوجهها المجتمع الدولى ، قد اتخذ مؤخرا اجراءات اخرى ترمي الى تعزيز سياسته القائمة على الفصل العنصرى تجاه الاغلبية السوداء من سكان ذلك البلد . ولقد ادانت الجمعية العامة هذا الاصلاح الدستورى المزعوم ، بشكل قاطع وصريح في القرار ١١ / ٣٨ ، الذى اتخذته بأغلبية ساحقة في ١٥ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٨٣ ، والذى تعلن فيه :

" ان ما يسمى ' المقترحات الدستورية ' يتناقض مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة ، وأن نتائج الاستفتاء لا شرعية لها على الاطلاق ، وان انفاذ ' الدستور ' المقترح سيزيد حتما من خطورة التوتر والصراع في جنوب افريقيا ، وفي الجنوب الافريقي بأكمله " .
كذلك ترفض الجمعية العامة :

" ما يسمى ' المقترحات الدستورية ' ، وجميع المناورات الماكرة التي يقوم بها نظام الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا ليزيد ترسيخ حكم الاقلية البيضاء وترسيخ الفصل العنصرى " .

وهذه المناورات الجديدة تسعى جنوب افريقيا الى حرمان الاغلبية الاصلية من جميع الحقوق الاساسية ، بما فيها حق المواطنة ، وتحويل جنوب افريقيا الى بلد للبيض وحدهم .

وبالتالي اصبح الوضع في تلك المنطقة اكثر تفجرا . ولا يمكن تحقيق تسوية سلمية في المنطقة ، ما لم يتم استئصال نظام الفصل العنصرى ، واعمال الحقوق الاساسية للأغلبية الافريقية .

ومن دواعي الاسف ان النظام العنصرى في بريتوريا ، رغم النداءات المتكررة التي يوجهها المجتمع الدولي ، يرفض التخلي عن ممارسات الفصل العنصرى ، في انتهاك صارخ وتحد لميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

وفي جنوب افريقيا ، كما يحدث في ناميبيا ، تتعرض الاغلبية الافريقية السوداء لجميع اشكال القمع ، وتحرم من ابسط حقوق الانسان ، وينظر اليها كعنصر ادنى من البشر ، لا يحق له ان يعيش عيشة كريمة . وتحرم هذه الاغلبية من حرية الحركة والاقامة ، وحرية الرأى . ان التعليم بالنسبة لها هو نظام يعدها للعبودية . ولا دامة هذه العبودية ، فان النظام العنصرى في بريتوريا يستعمل القوة ، وينفق مبالغ طائلة على معدات الحربية ، ويعتقد انه يستطيع ، عن طريق التهديد باستخدام السلاح والسجن ، ان يجبر السكان الافريقيين السود على ان يتخلوا عن نضالهم ضد العنصرية والنصلى العنصرى والقمع . ولقد كشف هذا النظام من عطيات اعدام المناضلين من اجل الحرية ،

بالرغم من نداءات الجمعية العامة ومجلس الامن والمجتمع الدولي في العالم اجمع ، بتوخي
الرأفة . كما ازدادت اكثر من اى وقت مضى عطيات اعدام المحتجزين بلا محاكمة وبطريقة
تعسفية .

وفي ظل هذه الظروف يصبح للاغلبية السودا^١ في جنوب افريقيا وناميبيا حق مشروع
في الكفاح بكل الوسائل المتاحة لها ، بما في ذلك الكفاح المسلح ، ضد ممارسات التفرقة
والعنصرية والتمييز والقمع الوحشي المستمر والابادة ، التي يرتكبها النظام العنصرى فى
جنوب افريقيا .

ولهذا نشيد بكفاح شعبي جنوب افريقيا وناميبيا تحت اشراف حركتي تحررها الوطني ، من أجل استعادة حريتهما . وينبغي على المجتمع الدولي ان يقدم دعمه المخلص وتضامنه لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا في كفاحهما ضد الفصل العنصرى والعنصرية والتمييز العنصرى والاحتلال .

ولادراك الجمعية العامة لهذه الجريمة التي ترتكب ضد الانسانية وللخطر الذى تشكله بالنسبة للسلام والأمن الدوليين ، فقد طالبت الدول الأعضاء منذ أكثر من ٢٠ عاما ان تتخذ ، على نحو فردى أو مشترك ، التدابير الفعالة ، طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، لوضع نهاية للنظام العنصرى .

وقد جاء في قرار الجمعية العامة المتخذ في ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ أن

الجمعية :

" تؤكد من جديد اعتقادها بأن الجزاءات الشاملة والالتزامية المفروضة من جانب مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، اذا ما طبقت على الصعيد العالمى ، تعد أنسب وأنجع الوسائل التي يمكن للمجتمع الدولي بفضلها ان يقدم المساعدة للكفاح المشروع الذى يخوضه شعب جنوب افريقيا المضطهد ، وأن يضطلع بمسؤولياته عن صيانة السلام والأمن الدوليين ؛

" وتحت من جديد مجلس الأمن على أن يقرر أن الحالة القائمة في جنوب افريقيا ، وفي الجنوب الافريقي ككل ، والناجمة عن سياسات وأعمال نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، تشكل تهديدا خطيرا متعاظما للسلام والأمن الدوليين ، وعلى أن يفرض جزاءات شاملة الزامية على ذلك النظام بموجب الفصل السابع من الميثاق" . (القرار ٣٧ / ٦٩ الف الفقرتان ٥ و ٦) (*)

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد بيليتيه (كدا) .

ولسوء الحظ ، لم يكف جبر القرار يجف حتى هاجمت جنوب افريقيا مملكة ليسوتو ، ذلك البلد المحب للمسلم والمحروم من السواحل . ويزيد النظام العنصرى في جنوب افريقيا من أعمال العدوان المسلح الوحشية التي يرتكبها ضد انغولا وموزامبيق . بل ان هذا النظام الذى يقتدى بنظيره الصهيونى في تل ابيب ، لم يتورع عن القيام باعماله الاجرامية في مخيمات اللاجئين .

ومع ذلك ، لم يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ التدابير اللازمة . ولقد أصبح من الواضح ان جنوب افريقيا لم تكن لتستطع اتباع سياسة القمع والعدوان هذه ، في تحد للأمم المتحدة وقراراتها ومقرراتها ما لم تجد التشجيع على ذلك في التعاون والتواطؤ والدعم من جانب بلدان معينة ومن جانب اسرائيل . ويقدم تقرير اللجنة الخاصة لنهاضة الفصل العنصرى (A/38/22 و Add.1) دليلا واضحا على هذا التعاون ، الذى يعتبر في رأينا غدرا وخيانة لكفاح شعبي جنوب افريقيا وناميبيا العادل من أجل الحرية والاستقلال .

ان سياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها جنوب افريقيا ، وسياسة الكيان الصهيونى في تل ابيب متماثلتان في جوانبهما . وذلك هو السبب في ان التعاون بين النظامين العنصريين يبقى وثيقا للغاية . ويشكل هذا التعاون المتزايد بين اسرائيل وجنوب افريقيا العنصرية ، خاصة في المجالين العسكرى والنووى ، تهديدا للمسلم والاستقرار في افريقيا وفي انحاء العالم ، ويمثل تحديا خطيرا للأمم المتحدة . ولقد كشف المؤتمر المعنى بالتحالف بين اسرائيل وجنوب افريقيا الذى عقد في فيينا من ١١ الى ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٣ ، التطور المستمر في العلاقات ما بين النظامين العنصريين في جميع المجالات : عسكرية ، ونووية ، واقتصادية ، وعلمية ، وثقافية . وكشف المؤتمر الأكلانديب والحجج الزائفة من جانب اسرائيل التي تزعم انه ليست لها علاقات مع نظام جنوب افريقيا العنصرى .

ان أى سياسة مضادة للقضاء على الفصل العنصرى انما تكون متعارضة مع أبسط حقوق الانسان المتعلقة بالقضاء على العبودية والخضوع . ونعتقد ايضا ان أى سياسة تدعم نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا او تجيزه تكون متعارضة كذلك مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومحكوما عليها بالغسل .

واننا ندين بشدة سياسة البانتوستانات ، التي يقتصر الغرض منها على خلق مناطق تجمع دائمة للمعاملة الرخيصة . كما ندين أعمال الارهاب والعدوان المسلح الاجرامية ، الآخذة في الازدياد ، ضد دول خط المواجهة المجاورة . ولتلك الدول الحق في الدفاع عن نفسها ضد اعمال العدوان والتخويف المتكررة هذه ، التي تهدف الى زعزعة الاستقرار فيها للحوول بينها وبين مساعدة الشعبين الباسلين في جنوب افريقيا وناميبيا وحركات تحررها الوطني . ونشيد بتلك الدول والمدور الشجاع الذي تقوم به بتقديمها كل دعم معنوي ومادى ممكن للمناضلين من أجل الحرية الذين يكافحون ضد الفصل العنصرى والاحتلال .

اننا نشني على جهود اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى التي نجحت -
تحت القيادة المستنيرة المخلصة للسفير يوسف ميتاما - سولي، ممثل نيجيريا - في تكييف
تعبيتها لتأييد فرض جزاءات ضد نظام جنوب افريقيا العنصرى .
ان وفد جيوتي يوافق تماما على ما انتهت اليه اللجنة ، ووفقا لذلك يويد توصياتها
هرنا مجها المقترح لمناهضة الفصل العنصرى .

السيد ادن (الصومال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يذكرنا تقرير

اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى باننا مهما غالينا في تقدير أهمية مهمة القضاء على
الفصل العنصرى ، فاننا لا نستطيع أن نوفيها حقها ، ان لا تزال هذه المهمة في طليعة
تحديات عصرنا بسبب الطابع الموسسى لعنصرية نظام الأقلية في جنوب افريقيا ، والسبب
يتعارض مع الأهداف الأساسية لهذه المنظمة العالمية .

ويحدو وفد بلادى الأمل في ألا يودى الاعتياد الطويل على هذه السألة ، السى
أن تصبح الدول الأعضاء غير مبالية بالفصل العنصرى ، أو أن تقل قوة جهودها الرامية الى
القضاء على هذا النظام الشرير . لقد وصف الفصل العنصرى عن حق بأنه جريمة ضد
الانسانية ، وما دام قائما فانه سيكون رمزا للاضطهاد العنصرى وانكار حقوق الانسان .
لا بد من مضاعفة الجهود للرد على هذا التحدى ، نظرا لأن الحالة التي أوجدتها
العنصرية والسياسات الاستعمارية في الجنوب الافريقي ، لم تكن أبدا أكثر خطورة مما هي
عليه الآن . فمنذ ما يقرب من عقدين ، اعترف مجلس الأمن بأن تلك السياسات يمسس أن
تهدد السلم والأمن الدوليين . وقد أصبح هذا التهديد الآن واقعا مفرقا ان يسود التوتر
والنزاع في المنطقة .

ولا يمكن أن يكون الأمر بخلاف ذلك عندما تواصل جنوب افريقيا عن طريق الاجحاف
الجسيم المتمثل في خطة اقامة البانتوستانات ، وتشريد وابعاد الغالبية الأصلية في جنوب
افريقيا . وفي نفس الوقت ، تستخدم تدابير شرطة الدولة الوحشية لسحق أية معارضة
للفصل العنصرى .

ان التغييرات الدستورية المزعومة ، التي أقرتها مؤخرا الأقلية البيضاء ، ليست — بطبيعة الحال — سوى ستار لمواصلة حرمان الأغلبية السوداء من حقوقها الشرعية الأصلية ، وانكار مواطنيها بل وانكار إنسانيتها . ومنذ بضعة أيام فقط اعتمدت الجمعية العامة ، بأغلبية ساحقة ودون أية معارضة ، مشروع قرار يعلن أن تلك " المقترحات الدستورية " تتنافى وميثاق الأمم المتحدة ، وقد رفضت الجمعية هذه المقترحات لأنها مناورات آثمة .

ان السياسات الخارجية لنظام بريتوريا لا تقل وحشية واستغرابا عن سياسات ————— الداخلية . وتشكل الحرب العنيفة غير المعلنة التي تشن ضد المقاتلين من أجل الحرية وضد الدول المجاورة انتهاكا مستمرا لسلم الجنوب الافريقي . وما يوسف له ، أن نظام الفصل العنصرى قادر على أن يوجه أعماله التخريبية في المجالين السياسى والاقتصادى وعدوانه العسكرى ضد دول ذات سيادة دون عقاب ، لأن ادانات مجلس الأمن له ————— الأعمال ليست سوى شكليات .

ان سياسات جنوب افريقيا المشبعة بروح الحرب العدوانية ، انما تنتهك القانون الدولى بصورة سافرة . ولا بد من ادانتها ادانة مضاعفة لأنها ترمي الى بث الرعب فى سي البلدان التي تؤيد النضال من اجل التحرر الذى أعلنت الأمم المتحدة أنه شرعى .

ان القصف الآثم للسكان المدنيين واللاجئين من جانب الفصل العنصرى ، وتسليح مجموعات المنشقين وتمويلها ، والاحتلال العسكرى لأراضي البلدان المجاورة ، يجسب أن ينظر اليها جميعا مقترنة باستمرار احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا ، وقمعها ————— لتطلعات الشعب الناميبى الى الحرية والاستقلال . ومن الواضح ان المجتمع الدولى يواجه محاولة يبدلها نظام الفصل العنصرى لكي يوجد — عن طريق القوة الغاشمة — هيمنة عنصرية وقمعية على منطقة الجنوب الافريقي .

ويتعين على المجتمع الدولى — نظرا للطابع العصبى للحالة فى جنوب افريقيا ————— وحولها — ان يقدم دعما قويا نشطا للسبل الرئيسية الثلاثة لمناهضة الفصل العنصرى والتي اقترحتها اللجنة الخاصة ، ألا وهي : عزل نظام بريتوريا ، ودعم حركات التحرر ، وتعبئة الرأى العام العالمى والعمل العالمى .

ويرى وفد بلادي أن العزلة التامة لجنوب افريقيا يجب أن تظل هدفاً وليست
 رئيسياً ، الى أن يبدى نظام الأقلية فيها استعداداً لاقامة مجتمع عادل في ذلك البلد .
 وللأسف ، يسهم تعاون مجموعة صغيرة من الدول ، ولا سيما اسرائيل ، مع نظام
 بريتوريا في الميادين الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية والسياسية والاجتماعية ، اسهاماً
 مباشراً في ترسيخ الفصل العنصرى . كما يعزز أيضاً ذلك النظام في تحديه لقرارات الأمم
 المتحدة ويقوض الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصرى .
 اتنا نحث تلك الدول على أن تشارك في مشاورات مشتركة لاستكشاف أفضل سبيل
 يملكها من القيام باجراء محدود ضد جنوب افريقيا التزاماً بقرارات الأمم المتحدة بشأن
 جنوب افريقيا .

ويرى وفد بلادي أن فرض جزاءات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل
 السابع من الميثاق من شأنه أن يكون أكثر التدابير فعالية ضد الفصل العنصرى ، ونحن
 نلاحظ أن هذا التدبير قد اكتسب مزيداً من الصلاحية بالنتائج التي خلص اليها المؤتمر
 الدولي بشأن فرض جزاءات ضد جنوب افريقيا .
 اننا نعتقد أيضاً انه يجب ايلاء أهمية قصوى لتعزيز حظر توريد الأسلحة حتى يتضمن
 حظراً على توريد أية تكنولوجيا أو مواد نووية الى جنوب افريقيا . ان تعزيز الآلة الحربية
 المتطورة لجنوب افريقيا ، ومد هذا المولع بالقتال المنتهك للقانون الدولي بتكنولوجيا
 الأسلحة النووية قد مثلاً تطورا خطيراً بوجه خاص .

أما فيما يتعلق بحركات التحرر في الجنوب الافريقي ، فيجب التأكيد على أن شعب
 جنوب افريقيا الأسود قد استنفذ جميع الوسائل الممكنة لتحقيق التغيير السلمي . وأصبح
 كفاحه المسلح الآن حقيقة راسخة ويجب ايلاءه الاحترام والتأييد . ولا بد من النظر اليه -
 بالتأكيد - على أنه جزء من العطية التاريخية الطويلة التي قاومت فيها الشعوب بشجاعة
 القمع الذى لا يحتل . وفي رأينا ، ان حركات التحرر المعترف بها من جانب منظمة
 الوحدة الافريقية تستحق مزيداً من المساعدة الانسانية والتعليمية والسياسية من منظومة الأمم
 المتحدة ، بل وجميع أشكال الدعم الضرورى من الدول الأعضاء .

لقد كان أحد الأنشطة الناجحة للغاية التي نهضت بها اللجنة الخاصة هو نشر المعلومات وتشجيع الاجراء العام من جانب المنظمات الحكومية وغير الحكومية ومن جانب الافراد المهتمين بذلك الأمر .

ويعتقد وفد بلاوى أنه من الأهمية بصفة خاصة استرعاء الانتباه الى اغطهاد القادة السياسيين الافريقيين في جنوب افريقيا . فكما ندرك جميعا أن أوامر الحظر ، والاحتجاز دون محاكمة ، والقتل الوحشي للمعتقلين السياسيين كلها أمور شائعة . وقد ابتهجننا بالتأييد الذى حظيت به الحلة الدولية للافراج عن نلسن مانديلا وغيره ممن السجناء السياسيين . ويحدونا الأمل في أن يتم الاعتراف الواسع النطاق بأن مخيمات الاعتقال الافريكانية لا تقل قمعاً وانكاراً للحقوق الانسانية عن نظائرها في أماكن أخرى .

وفي الختام ، يناشد وفد بلاوى جميع البلدان أن تتعاون في تنفيذ التدابير السلمية المتاحة للأمم المتحدة لوضع حد لجريمة الفصل العنصرى . وان تقوم تلك البلدان بذلك ، فستفي بالتزام هام ينبع من عضويتها في هذه المنظمة العالمية .

السيد مولى (اوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تدرس الجمعية

مرة اخرى مسألة السياسات القائمة على الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، وهي مسألة اتحد المجتمع الدولي برمه بصددها في ادائه لممارسات هذا النظام . لقد اتحد المجتمع الدولي لأن الفصل العنصرى يتعارض تماما ومثل ومبادئ ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان . ولقد قمنا في كل عام من اعوام العقود الثلاثة الماضية ، تحقيقا لجهودنا هذه ، باعتماد قرارات تدعو الى وضع حد فوري لعطية الانتهاك المقسطن لحقوق الانسان وكرامته ، ووضع حد لنظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا .

ومع ذلك ، فلقد كان رد فعل جنوب افريقيا لعزلها المتزايد ، وتجاه ضغوط المجتمع الدولي ، هو التحدى والمقاومة والعناد الدائم في ممارستها لسياساتها من خلال اللجوء المتزايد للعنف والقمع والاعتقال والاغتيال وقتل المعارضين لنظام الفصل العنصرى . ولا يزال حتى اليوم نيلسون مانديلا وغيره من المعتقلين السياسيين يعانون في سجون جنوب افريقيا ، واستمرت الاعتقالات الجديدة على اسس واهية ووفقا للقوانين المهينة المطبقة ضد النقابيين والطلاب والصحفيين والنسوة ، واستمرت في نفس الوقت اعمال التعذيب والمعاملة السيئة للمعتقلين على ما هي عليه . ولا تزال ترى وفيات المعتقلين اثناء وجودهم تحت سيطرة رجال الشرطة وسلطات السجون في جنوب افريقيا دون توضيح الاسباب . ولم يحدث ان ادين اى عضو في قوات الا من في جنوب افريقيا فيما يتعلق بهذه الوفيات . كما استمر معارضة الفصل العنصرى في المعاناة من خطر نشاطهم ومن قوانين قمعية ورقابية يفرضها النظام العنصرى .

لقد قام النظام العنصرى في جنوب افريقيا في حزيران /يونيه من هذا العام بارتكاب جريمة شنعاء باعداءه لثلاثة من مناضلي المؤتمر الوطنى الافريقى . وقد تجاهل النظام العنصرى بتنفيذه لهذا الاعدام الوحشى لهؤلاء الشبان النداءات التي وجهتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وكذلك النداءات التي وجهها الكثير من رؤساء الدول والحكومات حتى يعمل الرحمة ويخفف أحكام الاعدام الصادرة على المناضلين من أجل الحرية . وفي محاولة لحرمان الشعب الاسود من حقوقه كمواطنين في هذه البلاد ، تستمر معاملة الاغلبية السوداء من الشعب ، وخاصة النساء والاطفال ، كقطعان في مناطق نائية

وقاحلة حيث يتعرضون لمشاكل البطالة وانعدام الاراضي الصالحة للزراعة والفقر وسوء التغذية والمرض . وكما ذكر تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى فلقد :

" اتخذت الحالة في البانتوستانات ابعادا مأساوية بحيث دفعت مجلس

كنائس جنوب افريقيا الى انشاء صندوق الاغاثة من الجوع لمساعدة الاشخاص الاكثر

احتياجا . ففي كوازولو ، كان يوجد نحو نصف مليون شخص ممن يعانون من سوء

التغذية ، بينما كان يوجد ٣٠٠ شخص آخر ممن يعانون على نحو مماثل

في غازانكولو وترانسكاي وسيسكاي . وفي بعض المناطق يموت طفل واحد جوعا كل

يوم " . (A/38/22 ، المرفق الاول ، الفقرة ١٠٨)

ورغم هذا الموقف المخيف في البانتوستانات ، فان النظام العنصرى في متابعته

لسياسة البانتوستانات المغلقة التي ينتهجها ، اظن عن عزمه على اضافة نفس الوضع على

منطقة كواندبيلي بحلول ١٩٨٤ .

لا بد من ان ننظر للترحيل بالقوة واخلاء اعداد كبيرة من السكان بواسطة النظام

العنصرى في جنوب افريقيا ، في اطار سياسة هذا النظام لتحويل جنوب افريقيا الى بلد

للبيض مع حرمان جميع السكان الافارقة من حق المواطنة . وترتبط هذه السياسات ارتباطا

وثيقا بمحاولة النظام العنصرى اليائسة ، والتي لن يكون لها جدوى في النهاية ، لادامة

نظام الفاشي في وجه المقاومة الوطنية المتزايدة وقوى التحرر الزاحفة .

وقد قام النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، في محاولة لتغطية مخططاته ، بحملة

دعائية واسعة النطاق ترمي الى تقبل هذه التغييرات العنصرية الشكلية . ومحاولة الاخيرة

لخداع المجتمع الدولي من خلال اقتراحات لا دخل اصلاحات دستورية بالنسبة للسكان من

الطونين والآسيويين تتيح لهم الاشتراك في البرلمان على اساس وضع اقل من وضع البيض ، ومع

استبعاد كامل للأغلبية السوداء ، هي وسيلة اخرى ترمي الى زيادة دعم نظام الفصل

العنصرى وادامة حكم الاقلية واحداث انقسام بين الشعب المقموع في جنوب افريقيا .

ان المتعاونين مع جنوب افريقيا في بعض البلدان الغربية حاولوا خداع العالم

حتى يعتقد ان نظام بريتورسا سيقوم باحداث تغييرات في سياساته القائمة على الفصل

العنصرى . وقد تعرضنا لحملة دعائية واسعة النطاق للدعوة لما اسماه بالاصلاحات فسي

نظام الفصل العنصرى .

ان عطيات التجميل التي قامت بها سلطات جنوب افريقيا لا تغير شيئا من المقاصد العنصرية والمضادة للانسانية لنظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . انها ترمي الى اضعاف كفاح الشعب المقهور وامتصاص موجة الغضب والاحتجاج من جانب الرأى العام العالمى . ان الحكم الذى اصدرته هذه الجمعية على المقترحات المتعلقة بما يسمى بالاصلاحات الدستورية قد تأكد باعتماد الاغلبية الساحقة لقرار يرفض هذه المقترحات . وهذا العمل بينت الامم المتحدة مرة اخرى معارضتها الكاملة للاصلاحات العنصرية التجميلية وبالتالي لا يمكن ان نقبل الا عطية استئصال كامل للفصل العنصرى بكل اشكاله وظواهره ، واقامة دولة ديمقراطية يعيش فيها كل الناس في جنوب افريقيا بغض النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة ، بحيث يتمتعون بحقوق متساوية بما في ذلك الحق في انتخاب حكومة وطنية تمثلهم جميعا ، وهذا هو ما سيرضى الشعب المقهور وينهى كفاحه العادل .

ان ثلاثة عقود من مناقشة هذه المسألة لم تؤد الى استئصال شأفة الفصل العنصرى ، ولكنها ساهمت بصورة حاسمة في تعبئة القوى المختلفة للكفاح ضد السياسة البغيضة للفصل العنصرى . ان حركة المقاومة في جنوب افريقيا قد اتخذت في الواقع أبعادا جديدة ونمت لدرجة لم يسبق لها مثيل . وكل محاولات العنصرين لكسر نطاق الكفاح والمقاومة ، سواء من خلال ما يسمونه بالاصلاحات أو من خلال القمع الوحشي ، قد منيت بالفشل .

وعلى النقيض من ذلك ، فان اعدام المكافحة من أجل الحرية ، والموت أثناء الاعتقال لكثير من المعتقلين السياسيين ، والتعذيب المستمر على نطاق واسع والمحاكمات السياسية وحظر النشاط والازعاج ، التي فرضت على معارضي الفصل العنصرى لم تؤد الا الى زيادة تصميم الشعب المقهور في جنوب افريقيا على الاتحاد والكفاح من أجل استئصال الفصل العنصرى واقامة مجتمع غير عرقي وديمقراطي . وفي الكفاح المسلح المتزايد ضد الفصل العنصرى ، صعد المقاتلون من أجل الحرية من أعمالهم العسكرية التي تهدف الى تدمير أهداف جديدة بما في ذلك المنشآت العسكرية للنظام .

ولا حساس النظام العنصرى بتزايد خطورة المقاومة في البلد ، فقد أزمع هذا النظام أن يزيد من عدوانه العسكرى وعمليات خلخلة الأنظمة ضد الدول المستقلة في المنطقة . وفي هذه السنة وحدها ارتكبت جنوب افريقيا أعمال عدوان بلا رادع ضد أنغولا وليسوتو وموزامبيق أدت الى ازهاق أرواح كثيرة وخسائر أخرى . واليوم ، فان جنوب افريقيا لا تكتفي باحتلال أجزاء من جنوب انغولا وانما تحاول أيضا أن توسع من احتلالها وتمضي فيه شمالا . وهناك شعور متزايد بين بلدان عديدة بأن النظام العنصرى عازم على تأمين مواقعه بأى ثمن بما في ذلك احتمال احتلال بعض أراضي دول خط المواجهة لاستخدامها كأراض عازلة ضد الكفاح التحررى المتزايد . ان المجرىات العدوانية للمواجهة التي يتبعها نظام بريتوريا تؤدى الى تهديدات خطيرة للمسلم ليس في افريقيا فحسب وانما في العالم كله .

ومن المؤسف أن نلاحظ أن الجهود الدولية لعزل النظام العنصرى قد زال أثرها وذلك للدعم والتعاون اللذين يتلقاهما النظام من بعض البلدان الغربية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية . كما ان المؤسسات عبر الوطنية والمصارف التابعة لهذه البلدان قد استمرت في تمويل اقتصاد النظام العنصرى في جنوب افريقيا وكذلك مصروفاته العسكرية الباهظة . وحظر تصدير الأسلحة قد أثبت عدم فعاليته وذلك بسبب التعاون العسكرى والاقتصادى مع جنوب افريقيا من جانب بعض البلدان الغربية وشركاتها متعددة الجنسيات واسرائيل . ونتيجة لهذا التعاون فان قدرة جنوب افريقيا في مجال الأسلحة

النووية قد تقدمت وأصبح لديها الآن المواد والتكنولوجيا الكافية لانتاج عدة أسلحة نووية . ويشكل هذا الموقف ، بالإضافة الى سلوك جنوب افريقيا العدواني في المنطقة ، تهديدا واضحا للسلم والأمن الدوليين .

ان تقرير اللجنة الخاصة يحدد بجلاء المسؤولين عن تدهور الوضع في جنوب افريقيا . ان المسؤولية عن هذا التدهور تقع على كاهل الدول الغربية والشركات عبر الوطنية وغيرها من المصالح التي تحددت قرارات الأمم المتحدة باستمرارها في التعاون مع هذا النظام في المجالات العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية .

ان المجتمع الدولي لا يمكن أن يشاهد هذه التطورات دون أن يفعل شيئا ، فالامر يتطلب اتخاذ خطوات حاسمة من جانب الأمم المتحدة لايقاف تدهور هذا الوضع .

ان اللجنة الخاصة للأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصرى قد استمرت فسي احتلال مكان الطليعة بفعالية في جهود الأمم المتحدة لاستئصال الفصل العنصرى . وبسبب الالتزام الذى أظهرته اللجنة الخاصة وتكريسها لجهودها ، فان الحملة ضد الفصل العنصرى قد بلغت آفاقا جديدة . ان الرجال والنساء من ذوى الضمائر في كل أرجاء العالم قد استثمروا ، وأصبح الكفاح ضد الفصل العنصرى عالميا حقيقة . وفي هذا الصدد ، أود ، بالنيابة عن وفدى ، الاشارة بأعضاء اللجنة الخاصة ، ولا سيما رئيسها السيد يوسف مايتما - سولي ، سفير نيجيريا ، الذى ، بمبادرات وقدراته ، واصل الاسهام بدرجوة كبيرة في عمل اللجنة الناجح .

ويسعد وفدى أن يقدم تأييده الكامل لتوصيات اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى . ونحن نعتقد أنه مع زيادة الكفاح ضد نظام الفصل العنصرى ، يجب على المجتمع الدولي أن يستمر في الحفاظ على جبهته الموحدة في كفاحه لاستئصال الفصل العنصرى ونحن ندين تلك البلدان التي استمرت في التعاون مع النظام العنصرى . ونناشدها أن تنهي الاعتماد على مصالحها الذاتية في جنوب افريقيا وأن تنضم الى الكفاح الدولي ضد هذا النظام اللاانسانى القائم على الفصل العنصرى والتمييز العنصرى ، وذلك بتنفيذ

القرارات والمقررات التي اتخذتها هذه المنظمة وبخاصة القرار ٤١٨ (١٩٧٢) بشأن حظر توريد الأسلحة الى جنوب افريقيا ، والاعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدا مؤخرا في المؤتمر العالمي الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى .

وأخيرا ، أود أن أؤكد من جديد تضامن حكومة وشعب أوغندا مع المناضلين من أجل الحرية في المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر عموم افريقيا وشعب جنوب افريقيا المقهور ، الذين يخوضون كفاحا باسلا وشاقا للغاية ضد عدو عنيد وهو النظام العنصرى في جنوب افريقيا . ووفدى يعتقد أنه لا يزال هناك الوقت الكافي كي تحدد الأمم المتحدة الاختيار السلمى لتطبيق عقوبات اجبارية شاملة ضد جنوب افريقيا طبقا للفصل السابع من الميثاق وذلك لا جبار جنوب افريقيا على أن تنهي سياستها القائمة على الفصل العنصرى . وكما حذر وزير الدولة للشؤون الخارجية في بلادى في ١١ من تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣ أمام هذه الجمعية :

" لقد حذرنا دائما من أن نظام جنوب افريقيا العنصرى يجلس على بركان نشط . وان ذلك البركان يبدي علامات في كل مكان تدل على أنه سوف يثور . ان التغييرات الشكلية ، مثل تلك التي تسمى بالاصلاحات الدستورية ، لن تمنع ثورة ذلك البركان وان الاجراء الوقائي الوحيد الذى يمنع تماما ثورة البركان وارقصة الدماء هو القضاء الكامل على نظام الفصل العنصرى الشرير . وان اولئك الذين لا يزالون يتعاونون مع النظام العنصرى يجب أن يشاركوا في تحمل المسؤولية عن العنف المتزايد في جنوب افريقيا " . (A/38/PV.27 ، ص ٤٧)

السيد ماسيل (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مع أن كل شيء يمكن أن يقال قد قيل بالفعل عن الطبيعة الشريرة للفصل العنصرى ، وعن النظام السياسى والاجتماعى المهين القائم على أساسه ، فان البرازيل لا يسعها الا أن تشارك مرة أخرى في الادانة الجماعية من المجتمع الدولى للسياسات العرقية التي تنتهجها جنوب افريقيا لا خضاع الاغلبية العظمى من السكان في جنوب افريقيا .

ان مسألة سياسات الفصل العنصرى التى تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ، التى
أدرجت على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ بدايتها ، تتعلق بموضوع ولد بعضا من
المناقشات الطويلة جدا واتخذت بشأنه قرارات أكثر من أى موضوع آخر تقريبا . ويمكن للمرء
أن يقول ان استمرار نظام الفصل العنصرى يمكن أن يعتبر واحدا من أكبر جوانب فشل
هذه المنظمة .

وربما لم يكن هناك بالنسبة لأية قضية دولية أخرى مثل هذه الفجوة الواسعة بيسن ثقافة معتقداتنا الأعمق التي نعلنها كل عام في هذه القاعة وبين الواقع المرير الذي يواجهنا . ومع ذلك فاننا مدِينون لضمائرنا ومدِينون أكثر للشعوب التي تعاني في جنوب افريقيا بأن نواصل جهودنا . وان عاجلا أو آجلا لا بد أن تسود الحرية والشعب المناضل في جنوب افريقيا سيكون في مقدوره عندئذ أن يمارس حقه غير القابل للتصرف في المواطنة في بلده .

ان الموقف السائد في جنوب افريقيا منذ اغفاء الطابع الموسمي على الفصل العنصرى في ١٩٤٨ لا يمكن ان يوصف فقط بأنه حالة بسيطة من حالات انتهاك حقوق الانسان . ومع أن هذا هو الأساس للفصل العنصرى فان الاستمرار والقسوة في السياسات التي يلجأ اليها القادة في بريتوريا من أجل أن يفرغوا الفصل العنصرى على الشعب في جنوب افريقيا ، تحديا لارادة بقية افريقيا والعالم بأسره ، حول الموقف في جنوب افريقيا الى ما يمكن أن يعتبر تهديدا حقيقيا لمنطقة الجنوب الافريقي بأسرها . ان الفصل العنصرى أصبح عاملا كبيرا من عوامل عدم الاستقرار ومصدرا للتوترات ، واذ لم يوقف الآن سوف ينفجر ان عاجلا أو آجلا على شكل مواجهة عسكرية سافرة غير مفيدة يمكن أن تترتب عليها آثار بالغة الخطورة بالنسبة للمسلم والأمن الدوليين .

ان حكومة جنوب افريقيا ، من أجل أن تتفادى ما تعتبره تأثيرات غير صحية لرياح التحرر ، تتصرف كما لو كان من حقها أن تثير الخراب في الدول المستقلة المجاورة . تواصل جنوب افريقيا احتلالها غير الشرعي لنايبيا واغفاء الصيغة العسكرية عليهم ، وفرغت نظاما بغيضا للأوطان . بالاضافة الى ذلك وفي هذه اللحظات تحتل دون حياء الجزء الجنوبي من أراغسي أنغولا منتهكة بذلك ميثاق الأمم المتحدة في نصه وروحه . وتواصل محاولتها لاثارة القلاقل في دول مثل زبابوى وليسوتو وموزامبيق وتصعد في أراغسي هذه الدول غاراتها العسكرية . ان البرازيل تود أن تؤكد من جديد تأييدها لحقوق هذه الدول المستقلة الصديقة في افريقيا في أن تتمتع بسيادتها كاملة بغير أى تدخل أجنبي أو اعاقسة .

منذ بضعة أيام اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٨ / ١١ الذي أدانت فيه ما يسمى
بالاصلاحات الدستورية التي اعتمدت في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر في جنوب افريقيا في استفتاء
لم يشارك فيه سوى الناخبين البيض . ان وفدي ، مع وفود . ١٤ دولة أخرى ، صوت مؤيدا
لذلك القرار وذلك لعدم ثقتنا بالنوايا وراء هذه المقترحات الدستورية المزعومة . وسوف
يكون من قبيل الأمانى فعلا أن نرى فيها ما وصف في بعض الدوائر بأنه خطوة ايجابية أولى
في عملية تطويرية تودى الى القضاء النهائي على الفصل العنصرى ، على العكس من ذلك
تماما ، فان الاقتراحات الرامية الى تغيير دستور جنوب افريقيا سوف تودى الى مزيد من
التعزيز لنظام الفصل العنصرى .

ومحاولة اغراء الأفراد من ذوى الأعراق المختلطة ومن الأصل الآسيوى بالحياة
السياسية في البلاد سوف تسهم هذه التدابير في مزيد من الاضطهاد للأغلبية السوداء التي
سوف تستمر في عدم التمتع بأية حقوق سياسية ، وفي البقاء في أماكنها ومناطقها الخاصة
التي حددت لها وفي معاناة قسوة قوانين المرور البغيضة . ان الاصلاحات الدستورية
المزعومة لن يكون لها أى أثر على الاطلاق على الهيكل الموسمي لجنوب افريقيا لأن الألبية
البيضاء سوف تواصل التمسك بسلطتها السياسية . ويسعدنا أن نلاحظ أن الكثيرين من
قادة المجتمعات الآسيوية والأعراق المختلطة قد رفضوا الانخراط بهذه المحاولة الشريسة
لجعلهم شركاء في نظام الفصل العنصرى .

ومع أنه لا يبدو في الوقت الراهن أى أسس للتفاوض ، فان حكومتي اتساقا مع الجادى
التي تلهم سياستها الخارجية لا تزال تأمل أن الحالة الظالمة الحالية للأمر في جنوب
افريقيا سوف يجرى القضاء عليها بصورة سلمية وسوف يحل محلها نظام جديد يمكن فيه لسك
الرجال والنساء ، بصرف النظر عن العرق أو الولاة السياسي ، أن يعيشوا معا على قدم
المساواة . ونحن نعتزبالايمان بأن هذه المنظمة ، باللجوء الى الالسايب السلمية
المتاحة لها ، سوف تجعل قادة جنوب افريقيا يدركون أنه لن يستفيد أحد من ادامة
الموقف المتوتر الحالي . ان تصعيد أعمال العنف في المنطقة نذير بحدوث مواجهة عسكرية

كبرى يمكن أن تمتد آثارها فيما وراء حدود الجنوب الأفريقي ، ويمكن أن تؤدي إلى القيام بالتدخل من الخارج . ويجب أن نعمل جميعاً على نحو حاسم لمنع حدوث ذلك قبل أن يفوت الأوان .

لا يمكن أن اختتم كلمتي الموجزة بغير الاعراب عن تقدير وفدى للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى للعمل الذى قامت به لصالح القضية النبيلة للحرية والكرامة .

السيد أوربينا (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لقد انقضت أكثر من ثلاثين عاماً منذ أن تناولت الأمم المتحدة لأول مرة سياسة الفصل العنصرى التى تنتهجها حكومة جنوب أفريقيا . أكثر من ثلاثين عاماً من الجهد الدؤوب المبذول من جانب المجتمع الدولى للمطالبة بحقوق الأغلبية . أكثر من ثلاثين عاماً من الجهد المبذول من جانب الأمم المتحدة لفرض احترام مبدأ المساواة بالنسبة لجميع البشر . وأخيراً ، أكثر من ثلاثين عاماً تار فيها ضمير العالم المعاصر ازاء الانتهاك الوقح للمبادئ التى يقوم عليها التعايش بين الشعوب .

ويتابع وفد بلادى هذا الكفاح عن كثب . كما تتابع كوستاريكا باهتمام عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى . ونحن نأسف لأن جميع الموارد الموجودة لدى المجتمع الدولى لم توضع في خدمة قضية النضال ضد الفصل العنصرى . ونعرب عن أسفنا لأن ثروة اقليم جنوب أفريقيا تثير جشع رأس المال عبر الوطني . كما نعرب عن أسفنا لحقيقة أن التدفقات التجارية بين جنوب أفريقيا وبلدان أخرى تقدم للنظام العنصرى في بريتوريا الأوكسجين الذى يحتاجه لمواصلة اقرار جرائمه ضد الانسانية ويأسف وفدى لأن هيئات التمويل الدولية تستمر في تغذية نظام جنوب أفريقيا ، مدعية الطابع التقني لتلك المساعدة ومقاومة لما تسميه باغفاء الطابع السياسى على معاييرها .

ان الاستثمارات الدولية والتجارة والتمويل تتآمر يوماً ضد نضال الأمم المتحدة لاستئصال الأشكال المؤسسية للعنصرية السائدة في الجنوب الأفريقي . وفي هذا السياق فان عبء النضال ضد الفصل العنصرى يقع على عاتق بلدان العالم الثالث . وهذا العبء أثقل على البلدان الأفريقية والمجابهة أكثر بشاعة .

ونحن البلدان النامية من المناطق الأخرى، كنا ولا نزال ثابتين في كفاحننا ضد الفصل العنصرى، ولكننا لم نستفد في كفاحننا من الدعم القاطع من جانب أولئك الذين يتحملون أكبر المسؤوليات. ان الكفاح ضد الفصل العنصرى اليوم هو كفاح بلدان العالم الثالث للحصول على دعم الأقوياء لساندة كفاح هو كفاحننا ولكنه أيضا كفاح الانسانية. ولا يكفي من أولئك الذين يتحملون أكبر المسؤوليات أن يتشفعوا عبثا للابقاء على حياة أفراد من المناضلين من أجل الحرية من أبناء أمة جنوب افريقيا العظيمة. بل من الضرورى أن يقرروا استخدام موارد هم الهائلة لكي تنقش الظلمة التي تغطى جنوب افريقيا. ونحن مقتنعون أن المجتمع الدولي عندما يقرر العمل بحسم، فلن يكون أمام الأقلية في بريتوريا الا أن تتخلى عن سياساتها الرجعية وتفتح أبوابها لتمثيل أمة جنوب افريقيا تمثيلا مناسباً. ولقد كفاحننا نحن بلدان أمريكا اللاتينية ضد الاستعمار في قارتنا، وكفاحننا قد يما في تاريخنا طلبا للمساواة لجميع الأمريكيين. ولدى الاحتفال بالذكرى المئوية الثانية لميلاد المحرر سيمون بوليفار عام ١٩٨٣، لاحظنا بارتياح كبير ان جائزة سيمون بوليفار قد منحت الى نيسلون منديلا، وهو رائد ورمز معا لنضال شعب جنوب افريقيا. وتدل مشاركتنا في هذه المناقشة على تصميم شعب كوستاريكا الديمقراطى على دعم النضال من اجل القضاء على الفصل العنصرى. اننا نحلم بقيام نظام ديمقراطى حقيقى في جنوب افريقيا على اساس من الحرية والمساواة لجميع سكان جنوب افريقيا تنعكس فيه الارادة السياسية للأغلبية.

ان اخوتنا في جنوب افريقيا يمكنهم أن يحولوا على دعم شعبنا الأكيد وساندة حكومتنا الكاملة لهم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد استمعنا الى آخر متكلم

عصر اليوم. وسأعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الكلام ممارسة لحق الرد. وأذكرهم بأنه طبقا لمقرر الجمعية العامة ٣٤/٥١، تحدد مدة البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق ويلقيها الممثلون من مقاعد هم.

السيد فافورا (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يوم الخميس من

الاسبوع الماضي ألقى ممثل اسرائيل بيانا عن مسألة الفصل العنصرى . وقد اختار أثناء القاء لبيانه أن يهاجم اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى وكذلك مركز مناهضة الفصل العنصرى .

ولقد قررت أن أمارس حق الرد لسببين : أولهما أن بيان ممثل اسرائيل كان مثالا جيدا على التشكيك والتشويه الذى تلجأ اليه الحكومة الاسرائيلية بصورة متكررة لصرف أنظارنا عن تعاونها مع نظام الفصل العنصرى . ولقد أصبحنا نعرف الآن مثل هذه الأساليب جيدا . وثانيهما ان نيجيريا ترأس حاليا اللجنة الخاصة ، وهي لجنة نظمت مؤتمرا د وليا بشأن التحالف بين جنوب افريقيا واسرائيل عقد في شهر تموز/يوليه الماضى في فيينا ، وكان لي شرف رئاسته .

ولقد تغيّب ممثل اسرائيل عن عمد يوم الثلاثاء الماضى ، عندما أدانت الجمعية العامة الدستور العنصرى الجديد في جنوب افريقيا ، وفي يوم الخميس ، تجرأ وطلب الكلمة ليهاجم اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى . ان الشاغل الرئيسى للجنة الخاصة هو القضاء المبرم على الفصل العنصرى وعلى بقايا العنصرية الأخرى من القارة . ويتعين على اللجنة لكي تضطلع بهذه المسؤولية بصورة كاملة ، أن تحييط المجتمع الدولى علما بأمر تلك الحكومات التى تسعى الى تعزيز القدرة العسكرية لنظام الفصل العنصرى والى تخريب الجهود الدولية الرامية الى القضاء عليه . وكما يتضح من سجلات الجمعية العامة ، فان اسرائيل واحدة من تلك الحكومات . فقد أقامت ، بلا توقف ، حلفا مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا . وازداد هذا التحالف قوة على الرغم من الانكار المتكرر بوقاحة من تل أبيب .

ولم يحاول ممثل اسرائيل أن يدحض أى من البراهين التى تدل على زيادة التعاون مع نظام جنوب افريقيا العنصرى . كما أنه لم يقدم لنا أى تعهد بأن حكومته ستتوقف عن مثل هذا التعاون . وبدلا من ذلك حاول أن يلجح بأن شكوى المجتمع الدولى هي شكوى موجهة ضد ما وصفه بالتجارة المحدودة بين اسرائيل وجنوب افريقيا .

والأرقام التي أوردتها فيما يتعلق بتجارة اسرائيل مع جنوب افريقيا مضللة تماما ، ان أنها لا تتضمن تجارة الأسلحة وتجارة الماس والعلاقات الاقتصادية العديدة الأخرى .
بيد أن المسألة ليست مجرد مسألة العلاقات التجارية مع نظام الفصل العنصرى بل هي مسألة أخطر من ذلك بكثير ، مسألة الأدلة المتوفرة على تواطؤ اسرائيل مع نظام جنوب افريقيا العنصرى المنخرط في حرب وحشية ضد الأغلبية الافريقية في جنوب افريقيا ، ضد شعب ناميبيا ودول المواجهة . وسوف أذكر بعض الحقائق المحدودة وأتحدى مثل اسرائيل ان ينكرها .

في عام ١٩٧٦ ، توجه رئيس وزراء جنوب افريقيا السيد فورستر على رأس وفد رفيع المستوى . وقالت الدعاية الاسرائيلية للعالم انه جاء لزيارة الامكن المقدسة فحسب ، الا أنه اجرى مباحثات مع رئيس الوزراء ، ووزير الخارجية ، ووزير الدفاع ، وزار المنشآت العسكرية ومصانع الأسلحة . ووقع النظامان سلسلة من الاتفاقات تقيم تحالفا حقيقيا ، ووافقا على عقد اجتماعات مشتركة لوزراء المال والدفاع وغيرهم . وما من بلد آخر في العالم وقع اتفاقات تعاون مع نظام جنوب افريقيا العنصرى ، فهل يستطيع مثل اسرائيل انكار ذلك ؟

لقد زار وزراء الدفاع الاسرائيليون والضباط العسكريون جنوب افريقيا مرات عديدة ، وألقوا محاضرات في مدارس جنوب افريقيا العسكرية . وذهب السيد آريل شارون وزير الدفاع آنذاك الى جبهة القتال على الحدود بين أنغولا وناميبيا في شهر كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ . وحاول حينها أن يقنع بعض الدول الغربية بأن تقدم الى جنوب افريقيا معدات عسكرية أكثر تطورا . وهذه المعلومات وردت في تقرير صحفي نشرته صحيفة "نيويورك تايمز" ، فهل يستطيع مثل اسرائيل أن ينكر صحتها ؟ وهل يستطيع أن يشرح لنا كيف أمكن وصول زوارق الداوريات الاسرائيلية الصنع ، وصواريخ غابرييل الى السلاح البحرى لجنوب افريقيا - مما يشكل انتهاكا للحظر الالزامى لتصدير الاسلحة الى جنوب افريقيا الذى اعتمده مجلس الأمن ؟ وهل يستطيع أن يشرح لنا كيف قامت طائرات اسرائيلية من الطائرات التي تسير بلا طيارين بانتهاك سيادة موزامبيق في شهر

أيار/ مايو الماضي ؟ لقد أدانت هذه الجمعية بالاجماع ما يسمى باستغلال البانتوستانات في جنوب افريقيا ، وحثت جميع الحكومات على عدم اقامة أية علاقات معها . فكيف يحدث ان أن سلطات البانتوستانات تقوم بزيارات متكررة لاسرائيل ، وأن اسرائيل قد غدت المصدر الرئيسي للاستثمار والتعاون التقني مع البانتوستانات ؟

ومن بين ضيوف اسرائيل المفضلين الرئيس لينوكس سيبي ، رئيس بانتوستان سيسكي ، الذي اشتهر بقتل وتعذيب أبناء شعبه لمناهضتهم للفصل العنصرى . فهل ينكر ممثل اسرائيل أن هذا الرئيس قد تلقى مساعدات عسكرية وغيرها من اسرائيل ؟ وقد جاء في جريدة " سويتان " الصادرة في جوهانسبرغ بتاريخ . ١ آذار/ مارس ١٩٨٣ ، أن الرئيس لينوكس سيبي أخبر الصحفيين بعد عودته من اسرائيل ان اسرائيل قد وافقت على اقامة تعاون أوثق مع "سيسكي " " في كل المجالات " .

وعلى سبيل المثال ، فقد ذكر أن اسرائيل قدمت هدية الى قوات أمن سيسكي كلبا بوليسيا من نوع خاص شارك في العمليات في بيروت . وقد مت اسرائيل أيضا طائرة رئاسية الى حكومة سيسكي المزعومة . فكيف يمكن أن تكون هناك علاقات أوثق من ذلك ؟ وفي ٢٣ حزيران / يونيه ، أعلن الرئيس سيبي انشاء مصنع للأسلحة ، وقال ان هذا المصنع قد جاء نتيجة للمفاوضات التي عقدها أثناء زيارته لجمهورية المانيا الاتحادية واسرائيل . وقد اقتبست صحافة جنوب افريقيا أقوالا من أحد المصادر العلمية تكشف أن هذه المعدات قد تم شراؤها من اسرائيل . وفي ٨ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ كشف نائب وزير دفاع ما يسمى بدولة سيسكي المستقلة أن سيسكي تشتري الطائرات لقواتها الجوية من اسرائيل ، وان اسرائيل تقوم بتدريب طياريهها . وانا اعرف ان ممثل اسرائيل شديد الحساسية للتقارير الصحفية - حتى تقارير صحافة اسرائيل وجنوب افريقيا - المتعلقة بتعاون اسرائيل مع العنصريين في جنوب افريقيا ، ولكن اللجنة الخاصة لن تتوانى عن احاطة الجمعية العامة بكل المعلومات المتاحة .

وأود أن أؤكد أن كل الدول الاعضاء في اللجنة الخاصة تقدر - بل وتثني على - العمل الذي يقوم به مركز مناهضة الفصل العنصرى في الأمانة العامة لمساعدة

اللجنة في عملها . ولنشر المعلومات حول نشاطات ووثائق اللجنة . وفي واقع الأمر ، فقد طلبنا من هذا المركز أن يقوم بزيادة توسيع نطاق توزيعه لوثائق مؤتمر فيينا والمعلومات الأخرى الخاصة بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا . واننا على ثقة تامة في نزاهة مركز مناهضة الفصل العنصرى .

ان اللجنة الخاصة لن تعوقها الدعاية الخبيثة التي تبثها حكومة اسرائيل ، واننا نشق بأن الأمين العام والأمانة العامة لن يتأثرا بالضغط غير الملائمة الموجهة من اسرائيل في اضطلاعهما بمسؤولياتهما بموجب قرارات الجمعية العامة .

السيد ظريف (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في البيان الذى أدلى به بالامس رئيس وفد باكستان أمام هذه الجمعية ، أشار الى حكومتى بوصفها نظاما أنشأته ودعمته القوى الاجنبية . ان استعراضه الكاذب للحقائق ، يجعلنا نأسف لان هناك وفودا لا تمتثل لابطس معايير الاخلاقيات في هذه الجمعية او في علاقاتها مع الدول الاخرى . وعليه ، امتنعنا عن الاشارة الى حكومته باعتبارها " نظام اسلام آباد العسكرى " الذى يحتفظ بالسلطة بقوة المدفع والرصاصة .

لقد تبوأ حكومتى السلطة نتيجة لثورة شعبية وانتفاضة مسلحة لقواتها المسلحة الباسلة تحت قيادة حزب أفغانستان الشعبى الديمقراطى ، الذى ما لبثت أن حظى باعتراف كل بلدان العالم تقريبا بما فيها باكستان ، وترتكز هذه الحكومة على مصالح شعبنا وتمثل تطلعاته ، والسيد بابر كارمال ، وهو رئيس الدولة الذى انتخب نائبا لرئيس المجلس الثورى ونائبا لرئيس الوزراء فور قيام ثورة نيسان / ابريل ١٩٧٨ ، له تاريخ مجيد وسجل حافل بأعمال الكفاح . ولقد خدم قضية شعبه على الدوام وقضى من أجلها سنوات عدة من حياته فى السجن . وانتخبه الشعب للبرلمان مرتين قبل الثورة . وما من أكاذيب أو تشهيرات خبيثة تستطيع أن تثير الشكوك حول شخصيته الثورية الوطنية .

اما عن سفك الدماء فى افغانستان ، فنريد ان نوضح بجلاء أنه جاء نتيجة طبيعية للعدوان المسلح الارهابى وللأعمال التخريبية التى مولتها قوى الامبريالية والهيمنة والرجعية وستمحت بها . لقد تفادوا باسباب السبب الأساسى لمشكلة أفغانستان فى البيان الذى أدلىنا به صبيحة هذا اليوم . ان هذا السبب ، وهو الحرب غير المعلنة ضد افغانستان ، يكمن وراء التوتر السائد فى هذه المنطقة . لقد جعلت الولايات المتحدة وباكستان وغيرهما من البلدان من تدخلها فى أفغانستان سياسة حكومية لها . وقد كشف النقاب عن ذلك رؤسنا بعض تلك الدول أنفسهم . ان تعطش باكستان لتكثيف طابعها العسكرى وخطط الولايات المتحدة لتحويل ذلك

البلد الى قاعدة لقيادة قواتها المركزية ، قد أضافت مزيدا من عدم الاستقرار والأمن في منطقتنا وفي منطقة المحيط الهندي ككل .

لقد تضمن بيان باكستان كذلك عرضا مشوها تماما للتفاصيل الكاملة لسير المفاوضات التي جرت بين افغانستان وباكستان عن طريق ممثل الامين العام . ولا يسعنا الا ان نعرب عن عميق أسفنا لهذا الموقف غير المسؤول الذي يتسم بالنفاق ازاء مفاوضات غاية في الجدية اتفقنا جميعا على الاحتفاظ بسريتها تماما . ورغبة مني في توضيح بعض النقاط ، أود أن أقدم الملاحظات التالية : لم تبدأ المفاوضات بناء على مبادرة من باكستان ، وانما بدأت بناء على المقترحات التي قدمتها جمهورية افغانستان الديمقراطية في ١٤ آذار/مايو ١٩٨٠ و ٢٤ آب/اغسطس ١٩٨١ فهي التي قدمت ولاول مرة فكرة المفاوضات باعتبارها السبيل السليم الوحيد المؤدى الى حلول مقبولة لمشاكل جنوب غربي آسيا ، ان الهدف من وراء هذه المفاوضات هو وضع حد للعدوان المسلح على افغانستان ، مرة والى الابد ، وبالتالي تمهيد الطريق لحل المشاكل الاخرى ذات الصلة .

ولقد أشار ممثل باكستان ايضا الى المشاورات التي جرت مع ما يسمى باللاجئين ومن المسلم به انه كان يعني بذلك نشر المعلومات لدى اللاجئين ذوى النوايا الحسنة بشأن اعلان العفو العام الصادر عن المجلس الثورى لجمهورية افغانستان الديمقراطية وكذلك البيانات المختلفة التي أصدرتها الحكومة والجبهة الوطنية لأرض الاجداد في جمهورية افغانستان الديمقراطية . ولقد سبق أن اقترحنا اربعة بدائل مختلفة حول كيفية احاطة اللاجئين ذوى النوايا الحسنة علما بالعفو العام . وما زلنا ننتظر أن يستجيب الطرف الباكستاني .

وبعد هذا الايضاح الوجيز ، سوف نمتنع عن أية تعقيبات أخرى على سير المفاوضات اقتناعا منا بان تلك التعقيبات ستكون منافية لاتفاقنا المتبادل حول سريتها .

ولقد استمعنا أيضا الى اشارة الى المشاورات التي اجريت في نيويورك عن طريق الامين العام . وهنا ينبغي لنا أيضا ان نضع الامور في نصابها . ان الغرض الاساسي الذي من أجله سافر وزير خارجية بلادي الى نيويورك هو أن يضع نفسه تحت تصرف الامين العام للتشاور معه ولتمهيد الطريق لسفر ممثله الى المنطقة وذلك على اساس ما تم الاتفاق عليه في تشرين الاول / اكتوبر من هذا العام . ان وزير خارجية بلادي ، فضلا عن كونه مستعدا لتلك المشاورات ، قد شرع بالفعل في اجراء محادثات تفصيلية مع ممثل الامين العام وكذلك مع الامين العام نفسه .

لقد تركز بيان باكستان أيضا على صيغة المفاوضات الحالية . ان الحجة الواهية التي منعت باكستان على أساسها بدء المفاوضات المباشرة مع افغانستان ، تتمثل في ان باكستان لا تعترف بحكومة أفغانستان . واسمحوا لي أن اوضح بجلاء تمام ان أفغانستان سوف تعيش باعتراف أو دون اعتراف من قوى الامبريالية والهيمنة وعملائها الرجعيين ، فلم نطلب قط من باكستان ان تعترف بحكومتنا ، لان مشاعر الشعب الباكستاني وممثليه الحقيقيين هي ما نعلق عليه الأهمية الكبرى . ويكفينا أن نذكر أن جميع الاحزاب السياسية في باكستان تقريبا قد ادرجت رسميا في برامجها السياسية الاعتراف الكامل بحكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية وتطبيع العلاقات معها . هذا ، وهناك أمثلة تاريخية تفيد دخول بلدين في مفاوضات سياسية دون وجود اعتراف متبادل بينهما . وليست المفاوضات بين الصين والولايات المتحدة وبين الولايات المتحدة وفييت نام ، سوى مثالين على ذلك . وعليه فان الحجة التي ساقتها باكستان لا تستهدف سوى ادامة الوضع الراهن .

ان الادعاءات الكاذبة بأن قوات افغانستان الجوية قد انتهكت المجال الجوي لباكستان قد سبق أن رفضناها تماما في مراسلاتنا الموجهة الى الامين العام ، ولا أود أن أطنب في ذلك امام الجمعية العامة . ان تقديم تلك الادعاءات التي لا أساس لها ، عشية كل دورة من دورات الجمعية العامة يكشف النقاب عن النوايا الحقيقية وما هية تلك الادعاءات الباكستانية .

وفيما يتعلق بطبيعة تكوين ما يسمى باللاجئين في باكستان فقد عرضنا على الجمعية العامة بعض المظاهر الجديدة طبقا لمصادر الأمم المتحدة في البيان الذي أدلينا به هذا الصباح . فمن حيث عدد هم أود أن استشهد بنشور صادر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . ففي العدد رقم ٢٢ الصادر في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣ من مجلة " ريفوجيز " ذكر ما يلي :

" ان بوندا وأغلبها من قبائل باثان البدوية ولكن تتضمن قبائل أخرى ، تأتي من التجمعات القبلية واللغوية الرئيسية . وهؤلاء الرعاة والتجار وعمال التراحييل يذهبون تقليديا الى الجنوب في الشتاء ، وفي كثير من الاحيان يرحلون بعيدا حتى مقاطعتي البنجاب والسند قبل عودتهم الى افغانستان في أشهر الصيف الحارة . وأفراد بوندا ، ويعرفون ايضا باسم كوشو ، يعتبرون من المشاهد المألوفة في باكستان منذ فترة طويلة . وقد اضطرب الآن نمط هجرتهم والآلاف منهم يندرجون في صفوف اللاجئين مما يؤدي الى تضخم اعدادهم " .

وتكشف دراسة قام بها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ومعنونة " اعاشة اللاجئين الأفغان في باكستان " عن الآتي :

" قد يكون هناك قدر معين من التسجيل المزدوج . . . سواء في قرى مختلفة أو في نفس القرية . لقد ظهر أن العدد الفعلي لسكان القرية يقل كثيرا عن العدد الوارد في المسجلات الرسمية للسكان . كما أن نسبة من اللاجئين يفترض انها تنتمي الى فئة شبه البدو من الشعب الأفغاني . . . اعتادت على تفجير موطنها بما يتفق مع فصول السنة . ومن ثم قد يتم تسجيل بعض اللاجئين في قريتين عند مستويات مختلفة . . . ومن وجهة نظر [اللاجئين] فان أفضل طريقة لمعالجة النقص في الغذاء تكمن . . . في الحصول على أكبر قدر ممكن عند ما تصل الامدادات . ويصبح التسجيل المزدوج أو الاضافي في هذا المجال من

الوسائل الفعالة في التغلب على مشكلة عدم الانتظام في التوريدات الغذائية وانعدام السيطرة عليها . . . وقد أوضح العديد من اللاجئين أن المسؤولين في القرية قد سجلوا الحجم الفعلي للأسر المقيمة بطريقة خاطئة . . . وهناك قضايا أخرى كانت واضحة . وقد أظهرت الزيارات التي تمت للقري أن الحجم الفعلي للاجئين قد يقل كثيرا عما توضحه الأرقام الرسمية للسكان . ومن ثم فإن برامج المساعدات . . .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أذكر ممثل أفغانستان بأن مدة العشر

دقائق المخصصة له قد انتهت ، وأطلب منه إنهاء كلمته .

السيد ظريف (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : " ومن ثم فإن

برامج المساعدات قد توجه الى اعداد غير حقيقية من اللاجئين " .

لقد ذكر ممثل الصين ، وهي احد البلدان المحرزة على الحرب القذرة غير المعلنة

ضد ثورة أفغانستان وشعبها والمشاركة فيها بعض الملاحظات المضللة عن بلدي . ولا يمكن

ان نتوقع غير ذلك من قبل دوائر الهيمنة التي لها مطالب اقليمية في جميع الدول المجاورة

لها ، والتي قامت باحتلال ثم ضم أراض واسعة لبلدان أخرى عن طريق القوة ، والتي

اعتمادا على قوتها قامت بشن عدوان غادر ضد بعض من جيرانها والتي تستخدم الاقليات

من ذوى أصل صيني في بلدان أخرى لهدف الابتزاز الاقتصادي وأعمال التمير وزعزعة الاستقرار

في تلك البلدان .

السيد خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد مارس المتكلم

السابق حقه في الرد رغم ان الجمعية العامة كانت قد انتهت بحثها للبند . ونظرا لأنه فعل

ذلك ووجه في هذه الاثناء ادعاءات لا أساس لها من الصحة ضد بلدي فاني أود أيضا أن أمارس

حقي في الرد .

وسأقتصر على مسألتين منفصلتين : الأولى حقيقة الموقف في أفغانستان والثانية مسألة العملية الدبلوماسية . وسأفعل ذلك لأنهما أمران وجه المتكلم السابق اتهامات بشأنهما ضد بلدى .

ان واقع التدخل العسكرى الاجنبى في افغانستان والمقاومة التي يبديها الشعب الافغاني ضد هذا التدخل لا يمكن نكرانه أو حجبها بواسطة الدعاية المضللة كذلك التي استمعنا اليها من المتكلم . ان تلك الدعاية تدحضها بوضوح حقائق الموقف داخل افغانستان ورد الفعل العالمي تجاهها . فأولا ، عبرت الأمم المتحدة في السنوات الماضية واليوم ايضا عن قلقها البالغ بشأن استمرار التدخل العسكرى الأجنبي في افغانستان ودعت مرة أخرى بصورة حازمة الى انسحاب القوات الاجنبية من ذلك البلد والى احترام سيادة واستقلال ذلك البلد وسلامته الإقليمية ووضعه غير المنحاز . ان القرار الدولي بأن الأمانة الافغانية هي حالة تدخل عسكرى أجنبي واضح ولا يترك مجالاً لسوء التفسير .

ثانياً ، لقد أظهر الشعب الافغاني سواء داخل بلاده أو خارجها معارضة الواضحة للتدخل العسكرى الاجنبى . ففي خارج بلاده أعلن عن تضامنه مع المقاومة وعبر دون استثناء عن رفضه للتدخل العسكرى الاجنبى ولنظام كابول .

ثالثاً ، ان التقارير التي وردت في وسائل الاعلام الدولية على نطاق واسع خلال السنوات الاربع الماضية عن المقاومة المسلحة توضح بجلاء حجم المقاومة وكثافتها وواقع انتشارها في طول البلاد وعرضها وانها تمتد ايضا الى مناطق قريبة من الأطلال الشمالية لأفغانستان . وتبين تقارير العام الماضي أن أغلب القتال قد تركز بالقرب من مدينة هيرات ووادى بانشير الذى يقع شمال كابول بعيداً عن الحدود الافغانية الباكستانية . رابعاً ، ان وجود ما يزيد على ٤ ملايين لاجئ افغاني في ايران وباكستان وهم يشكلون ربع سكان افغانستان تقريباً هو أكثر المؤشرات دلالة على خطورة الأزمة التي تواجه افغانستان وطبيعتها الحقيقية . وما يعطي صورة زائفة للحس السليم والمنطق ان يقال بأن ذلك النزوح الضخم للسكان هو بسبب ما يسمى بأنشطة مجموعات صغيرة من العصابات المناهضة للثورة تشجع من خارج البلاد .

لقد ذكر ممثل نظام كابول أن باكستان تحاول عرقلة عملية المساعي الدبلوماسية . وفي هذا الصدد فإن البيان الذي القاه وزير خارجيتنا منذ يومين هو دليل واضح على الاخلاص الذي تابعنا به المسار نحو تسوية تفاوضية وعلى النهج البناء والايجابي الذي أظهرناه في تعاوننا مع الأمين العام وفي المبادرات التي اتخذناها . ولا أريد أن أدخل في تفاصيل لأنه قد سبق ان قدمها وزير خارجيتنا كما أوضح المراحل ووصف كيف ان باكستان قد حاولت باخلاص في كل مرحلة ان تدفع بالعملية الدبلوماسية التي أخذ الأمين العام زمام المبادرة اليها .

وفيما يتعلق بمسألة اللاجئين فقد حاول ممثل نظام كابول أن يشوش الاحصاءات ولكن أود بايجاز وللتوثيق ان اوضح بأن عدد افراد بويندا لم يتجاوز اطلاقا ١٠٠ ألف .

ان هؤلاء اللاجئين الذين يفوق عددهم في باكستان وحدها ٢٥ مليون ، وقد يصل في الواقع الى ثلاثة ملايين ، سجلون باعتبارهم لاجئين . أما فيما يتعلق بأفراد بويندا فهم سجلون بصورة منفصلة . ومنذ عام ١٩٧٩ حتى هؤلاء لم يعودوا الى ديارهم ، كما كان يحدث بشكل تقليدي في الماضي . ولكن عددهم لم يكن يتعدى المائة ألف بأية حال . ولقد ذكرت ذلك في بياني ممارسة لحق الرد ، لكي اكشف زيف الادعاءات التي قدمها ممثل نظام كابول .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : والآن أعطي الكلمة للممثلين الذين يودون ممارسة حق الرد للمرة الثانية ، وأذكرهم بأن الوقت المحدد لمثل تلك الكلمات خمس دقائق .

السيد ظريف (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نظرا لضيق الوقت لم أتمكن من انهاء كلمتي الأولى ولكن اذا أنتم لي ، سيدى الرئيس ، فانسني سأسلم النص الكامل لتلك الكلمة الى الأمانة العامة لكي تعمم كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة (*).

ومع ذلك فاني أود أن أجيب على بعض القضايا الجديدة التي أثارها ممثل باكستان ولن أكرر بطبيعة الحال ما سبق أن ذكرته في بياني الذي أدليت به أمام الجمعية العامة هذا العام ، أو في الدورات السابقة ، ولكني أود فقط أن أوضح كيف تزيف باكستان الحقائق بشأن عدد من تسميهم باللاجئين في ذلك البلد . وفي هذا الصدد فاني أشير الى مرجع من مراجع الأمم المتحدة . وكما سبق أن ذكرت ، فان عنوان الكتاب هو " اعاشة اللاجئين الأفغان في باكستان " ، ويذكر في صفحة ٢٥ ط يلي :

A/38/651 (*)

" وفي نفس الشهر " - أي تعوز/ يوليه ١٩٨٢ - " وصل التعداد المسجل للقرى التي تمت زيارتها " - والاشارة هنا الى ثلاث قرى - " الس ٤٧٤ ١٦ و ٣٨٤ ١٥ و ٩٥٥ ١٠ " .

وبعد أن قاموا بزيارة مخيمات اللاجئين في وقت لاحق في آب/ أغسطس ، اتضح أن الرقم المسجل كان غير صحيح بالمره . وفي هذا الصدد تشير الدراسة الى ما يلي :

" ومع ذلك فانه في آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر ، وبعد زيارة لتلك القرى اتضح أن هناك احتمالا بأن يكون حجم السكان المقيمين أقل كثيرا في واقع الأمر من الرقم المسجل رسميا ، وقد تنخفض التقديرات البديلة لتعداد القرى الثلاث الى ٧ الاف نظير ١٦ ألفا في العام الماضي ، و ٨ الاف نظير ١٥ ألفا وألفين نظير ١٠ ٩٥٥ " .

وأعتقد أن هذه المصادر ، التي أعدها بعناية فائقة مسؤولون في الأمم المتحدة من المفترض أن يكونوا منتصفين بالنزاهة في تسيير أعمالهم ، وأعتقد أنهم كذلك ، هذه المصادر يمكن الوثوق بها أكثر مما تدعيه باكستان بشأن العدد الصحيح للاجئين . أما فيما يتعلق بالعطية الدبلوماسية التي أشار اليها ، فقد سبق أن أعربنا عن خيبة أمتنا ازاء ما صرح به ممثل باكستان ، وازاء الصورة المشوهة التي عرضها على الجمعية العامة .

وتضمن بيانه أيضا انها ما بأن وزير الخارجية الأفغاني لم يظهر في نيويورك ، ولم يكن على اتصال بالأمين العام لاجراء مشاورات معه . ولكن الجمعية العامة قد استمعت التي توا وأنا أعلن أن وزير خارجية أفغانستان لم يكن موجودا في نيويورك فحسب ، بل انه أجرى أيضا بالفعل بعض المشاورات مع الأمين العام ، ومع مثله .

وفيط يتعلق بالسبب الأساسي للمشكلة المتعلقة بأفغانستان فاننا نحيله هو ووفودا أخرى الى البيانات التي أدلينا بها أثناء مناقشة هذه القضية المزعومة في الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان الذي يود ممارسة حق الرد للمرة الثانية وذلك في حدود مدة الخمس دقائق المعتادة .

السيد خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فيما يتعلق بالأرقام الخاصة باللاجئين الأفغان ، أقول باختصار أن هذه الأرقام يسجلها ويحتفظ بها مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . ولقد رجعت وأعيدت مراجعتها مرارا وتكرارا . والواقع أن العدد الحقيقي يزيد عما ذكرناه ، لأنه بسبب الانتماآت العرقية القائمة بين السكان عبر الحدود فان بعض اللاجئين يعيشون هناك بين أقربائهم وأصدقائهم وذويهم ، ولا يتم تسجيلهم عادة . وبناء على ذلك فان الرقم قد يكون أكبر من ذلك الذي ذكرناه . ولكن هذا الرقم حقيقي ، وأكدته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وغيرها من الوكالات الدولية .

ان هذا العدد الضخم من اللاجئين يدل على الصراع المحتدم داخل أفغانستان ولاعطاء صورة عن هذا الصراع يكفي الإشارة الى تقرير أخير نشرته صحيفة " ايكونوميست " في عددها الصادر في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ الذي يبدأ على النحو التالي :

" في كل اسبوع يسقط في أفغانستان عدد من ضحايا الأسلحة الروسية يقرب من عدد ضحايا الطائرة التابعة لكوريا الجنوبية التي أسقطت في أول أيلول / سبتمبر . ويقال انه في الشهر الماضي قتل ما يقرب من ٢٥٠ فدائيا أفغانيا و ٥٠ جنديا روسيا في اشتباك واحد وقع في مدينة هيرات ووصلت أنباءه العالم الخارجي في الاسبوع الماضي . وفي الاسبوع السابق قتل ما لا يقل عن ١٠٠ شخص في قتال دار في شوارع كابل .

" وعادة ما تنصب العمليات الانتقامية الروسية على القرى المدنية التي تؤوى الفدائيين الذين يروغون من خصومهم . ان احداثا مثل تلك التي قتل فيها جندي سوفياتي . ه أفغانيا في حانوت للشاي لأن شخصا ما أصاب دبايته ، أصبحت

من الأمور العادية . ولقد قتل ما يقرب من ١٣٠ ألف أفغاني - ثلثهم من المدنيين - منذ أن قام الاتحاد السوفياتي بغزو أفغانستان عام ١٩٧٩ ، عشية عيد الميلاد . وأرغم ما يقرب من أربعة ملايين أفغاني - أي ربع السكان - على أن يعيشوا في مخيمات كثيفة في المنفى .

هذه هي الصورة التي يصفها الأجنبي لما يحدث داخل أفغانستان . لذلك لا يثير دهشتنا هذا العدد الضخم من اللاجئين الذين اضطروا الى الفرار من ديارهم واللجوء الى باكستان ويران .

وفيط يتعلق بمسألة تواجد وزير خارجيتنا ، قد كان ، كما ذكر في بيانه موجودا وعلى استعداد للتفاوض ابتداءً من ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر . أما فيط يتعلق بتواجد الطرف الآخر واستعداده للتفاوض ، فقد سمعنا عن ذلك للمرة الأولى في البيان الذي لم يدل به الا أمس . وكان وزير خارجيتنا بطبيعة الحال في انتظار أن تستأنف هذه المفاوضات وكان على اتصال دائم بالأمين العام منذ ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر . هذه هي الحقائق التي يمكن التحقق منها .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٠